المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/02/2016

تقدم كبيرا في مجال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بجهة الداخلة - أوسرد

أكد محمد الأمين السملالي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة - أوسرد أن هذه الجهة حققت تقدما كبيرا في مجال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستعرض السيد السملالي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، التجربة الغنية للمجتمع المدني بالجهة والمواكبة التي تقوم بها مؤسسات الدولة في هذا الميدان.

وقال إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يهدف من خلال هذه الندوة إلى النهوض بوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرا إلى أن السياسة العامة للدولة تروم تعزيز مكانة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

من جهتها، استعرضت عدد من الجمعيات المنتمية إلى جهة الداخلة أوسرد تجربتها في مجال النهوض بحقوق هذه الفئة، حيث أكد رئيس جمعية «يدا في يد» لرياضات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، عباسي سيدي إبراهيم، أن المجتمع المدني في هذه الجهة يسعى إلى ضمان مشاركة هذه الفئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدماجها في برامج وسياسات الدولة. وأوضح أن هذه الجمعيات تعمل كذلك على تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسيس الرأي العام بحقوق هذه الفئة من المجتمع، والمشاركة في بلورة استراتيجية وطنية حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والمساهمة أيضا في إعمال الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكو الاختياري. وتهدف هذه الندوة إلى تعزيز قيم المساواة وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الثقافة وتاهيل المنتوج الأدبي والعلمي حول هذه القضية والتعريف بمختلف أوجه وضعية الإعاقة في المغرب.

ويذكر أن الدورة الحالية من المعرض الدولي للنشر والكتاب تستضيف دولة الإمارات العربية كضيف شرف. ويشارك في هذه الدورة 668 عارضا من 44 بلدا فضلا عن دور النشر مؤسسات حكومية وجامعات وجمعيات ومعاهد.

الفيدرالية الأورومتوسطية تدعو إلى تمكين عائلات وذوي ضحايا الاختفاء القسري من كشف الحقيقة

2/02/2016

الاتحاد الاشتراكي

دعت الفيدرالية الأورومتوسطية المجلس الوطني لحقوق الانسان، وكذا جميع الأطراف المغربية المسؤولة المعنية بملف الاختفاء القسري، إلى ضرورة ترك الباب مفتوحا أمام عائلات أو ذوي ضحايا الاختفاء القسري لتقديم طلباتها بخصوص الكشف الحقيقي حول ما جرى للأفراد حالة بحالة، وتمكين كل عائلة من حقها في استعمال الحامض النووي للتأكد من الرفات.

وكانت الفيدرالية الأورومتوسطية عقدت خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير 2016 عدة أنشطة بالمغرب، بموازاة اجتماع الفريق الأممي المكلف بالاختفاء القسري وذلك من أجل تدارس تقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الكشف عن الحقيقة وآفاق العمل المرتبط بذلك، كما نظمت دورة تكوينية بتأطير من خبيرة أرجنتينية حول استخدام الأبحاث الأركيولوجية وأبحاث الانطروبولوجا لاستخراج الرفات واستعمال الحامض النووي في التعرف على هويات الضحايا، بالإضافة إلى تنظيم عدة لقاءات مع قطاعات وزارية ومؤسسات وطنية شملت كلا من وزارة العدل والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتعبر عن قلقها وهواجسها بخصوص طي ملفات المختطفين ومجهولي المصير، والآفاق المرتقبة لهذه القضية، بعد تقديم المجلس الوطني لحقوق الانسان لتقريره خلال الأسابيع القادمة.

وفي بلاغ توصلنا بنسخة منه سجلت الفيدرالية الأورومتوسطية قبول المجلس الوطني لحقوق الانسان بخلق مكتبة لتخزين الحامض النووي للأمهات والآباء الأحياء للضحايا الذين لم تستجل الحقيقة حولهم، كما طالبت الدول التي عانت وتعاني من ظاهرة الاختفاء القسري ، خاصة الجزائر وليبيا ومصر وسوريا والعراق بالكف عن هذه الممارسات والكشف عن الحقيقة بخصوص حالات الاختفاء المسجلة من طرف العائلات والجمعيات الحقوقية

بعد أن أجلت الجلسة للمرة الثانية بطلب من محاميي القاعدين لإعداد الدفاع، تجري يوم غد الثلاثاء بغرفة الجنايات الاستئنافية بفاس، محاكمة الطلبة القاعديين المتهمين بقتل طالب منظمة التجديد الطلابي عبد الرحيم الحسناوي

طالبوا بتوفير شروط المحاكمة العادلة وإحضار تقرير مجلس اليزمي حول أحداث كلية الحقوق

يساريون وحقوقيون يعبئون لحضور وازن في الجولة الثانية من محاكمة القاعديين غدا الثلاثاء

4/1/2015

فاس
محمد حروضي

تجري يوم غد الثلاثاء بغرفة الجنايات الاستئنافية بفاس، الجولة الثانية من محاكمة الطلبة القاعديين المتهمين بقتل طالب منظمة التجديد الطلابي عبد الرحيم الحسناوي، بعد أن أجلت الجلسة للمرة الثانية على التوالي بطلب من محاميي القاعديين لإعداد الدفاع.

واستبق المتضامنون مع القاعديين المتهمين جلسة غد الثلاثاء، بتحركات مكثفة استعدادا للمحاكمة، من ضمنها تنظيمهم ندوة حول «المعايير الدولية للمحاكمة العادلة»، أطرها أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والنقيب عبد السلام البقيوي وإدريس الهدروكي، عن دفاع القاعديين المتهمين، حيث طالب المشاركون في الندوة بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمحاكمة القاعديين محاكمة عادلة، مخالفة لما سارت عليه الجولة الأولى من محاكمتهم، وتمكينهم من إحضار شهود النفي، على اعتبار أن المتهمين صرحوا في كافة أطوار البحث والتحقيق معهم على أنهم لم يكونوا بكلية الحقوق التي جرت فيها المواجهة بين الطلبة، التي أسفرت عن إصابة الحسناوي بجروح أفضت إلى وفاته.

ودعا المتضامنون مع القاعديين المتهمين، إلى وقفة احتجاجية صبيحة يوم انطلاق محاكمة القاعديين، أمام باب محكمة الاستئناف، يشارك فيها حقوقيون وسياسيون يساريون ورفاق المتهمين وعائلاتهم، فيما طالبت «اللجنة الوطنية للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي فاس»، والتي يرأسها المحامي اليساري الحبيب حاجي، بإحضار التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الأحداث الدامية التي عاشتها كلية الحقوق في الـ24 من شهر أبريل 2014، وضمه إلى وثائق الملف المعروض على المحكمة، إضافة إلى تقرير الطاقم الطبي الذي تابع الحالة الصحية لطالب منظمة التجديد الذي أصيب في العصب الوركي.

رد هيئة دفاع عائلة الحسناوي على تحركات المتضامنين مع القاعديين المتهمين، جاء على لسان منسق محاميي «البيجيدي» في هذه القضية، المحامي بهيئة فاس أحمد حرمة، الذي هاجم في تصريح لـ «أخبار اليوم» ما اعتبره «سعي دفاع القاعديين والمتضامنين معهم، إلى التأثير على القضاء وممارسة الضغوط السياسية عليه»، حيث شدد على أن محاكمتهم في الجولة الأولى كانت محاكمة عادلة، بعد أن نالوا كل حقوقهم في الدفاع والإدلاء بتصريحاتهم في جميع أطوار البحث، بدءا بالضابطة القضائية وقاضي التحقيق وصولا إلى جلسة المحاكمة.

وأشهر محامي عائلة الحسناوي رفضه الكامل لما اعتبره «محاولة دفاع القاعديين الاستعانة بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفرضه مكان قضاء التحقيق التابع للسلطة القضائية، الذي أمضى أزيد من سنة في إجراء الأبحاث والتحقيقات، حضرها دفاع الطرفين ولم يطعن فيها أحد»، مؤكدا أن ملف الحسناوي فيه وقائع وأفعال جرمية منسوبة إلى القاعديين الذين تابعهم بها قاضي التحقيق وأدانتهم من أجلها غرفة الجنايات الابتدائية.

وينتظر أن يمثل بجلسة يوم غد (الثلاثاء) القاعديون المتهمون الـ9 في حالة اعتقال، الذين وزعت عليهم غرفة الجنايات الابتدائية 111 سنة سجنا نافذا، إلى جانب رفاقهم الثلاثة المتابعين في حالة سراح بعد تبرئتهم من تهمة «الضرب والجرح المفضيين إلى الموت مع سبق الإصرار»، فيما استدعت المحكمة للجلسة شهود عائلة الحسناوي وشهود القاعديين، الذين يزيد عددهم عن 20 مصرحا سبق للمحكمة والشرطة أن استمعوا إليهم.

عضو المجلس العلمي الأعلى قال: ليس من اختصاص المجلس الوطني لحقوق الإنسان الخوض في الإرث

بنحمزة : منع دعاوى ثبوت الزوجية سيخلق جيلا من «البدون»

وجدة
عبد المجيد أمياي

يبدو أن مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي بوجدة، وعضو المجلس العلمي الأعلى، الذي غيبه المرض خلال الفترة الأخيرة عن النقاش الذي دار حول توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالإرث، لم يشأ أن تمر عليه هذه القضية دون التعليق عليها بعد تعافيه، حيث قال أول أمس في ندوة بوجدة من تنظيم «مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية» عن مدونة الأسرة، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس من اختصاصه إصدار التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث.

وأضاف بنحمزة «هذا المجلس هو مجلس يعتمد المنهجية الحداثية، والحداثة على المستوى السياسي هي احترام المؤسسات والقانون، لأن الدولة غير الحداثية هي دولة عشائر وعلاقات، والدولة الحداثية تدين بالولاء للقانون وتحترم مؤسساتها اختصاصاتها، ونحن لدينا مؤسسات دستورية هي المجلس العلمي الأعلى، وهي المختصة في ذلك، وحتى على فرض وجود توصية، يجب أن تحال على جهة الاختصاص، مثل ما يقع في مجموعة من دول العالم».

وتساءل المتحدث نفسه في نفس السياق: «ما معنى أن يوجد مجلس علمي أعلى ويفتي كل واحد بما يشاء؟ وفي نفس الوقت يقولون إن بعض الناس يكفرون»، قبل أن يضيف «الذي يفتح هذا الباب يفتح باب التكفير».

ورغم أن بنحمزة أكد بأن مدونة الأسرة جاءت لخلق التوازنات، وبالتالي إنهاء حالة من الاحتداد داخل المجتمع المغربي، إلا أنه دافع كثيرا على التوجه الذي يعتبر بأن المدونة لها صلة بالشريعة الإسلامية، حيث عدد الكثير من الكلمات التي تضمنتها هذه المدونة، مبرزا أن «مدلولها شرعي»، مشيرا إلى أن الطرف الآخر الذي يسعى إلى جعل المدونة قانونا مدنيا، شانه في ذلك شان باقي القوانين، إنما يعمل بمبدأ سياسي يقوم على مسالة «خذ وطالب»، أي حقق مكاسب ثم عاود المطالبة بأخرى.

مصطفى بنحمزة

وأضاف نفس المتحدث أن الاعتقاد بانه بإمكان أي إنسان أن يؤسس مدونة بعيدة الصلة بالإسلام، فهذا «أمر من قبيل المستحيل الذي لن يتحقق مطلقا. وعن المساواة وعلاقتها بالمدونة، أشار بنحمزة في بداية الأمر إلى أن الشريعة الإسلامية قائمة على المساواة، مبرزا أن أول من درس المساواة هم علماء مقاصد الشريعة، مشيرا إلى أن المساواة لا تعني في الإرث مثلا أن يأخذ كل وريث من نفس العين (الشيء)، وإنما نفس القيمة، مشيرا إلى أن بعض الأشخاص الذين ليسوا من أهل الاختصاص يربطون دائما مسالة المساواة بالإرث، في الوقت الذي يجب الإبراز أيضا بان حالات عديدة في المدونة لا تتحقق فيها المساواة، كالصداق الواجب على الرجل والنفقة وأخذ الزوج لنظير عقد الزواج فيما تأخذ المراة الأصل، وغيرها من الأمور، وبالتالي فإن كان الغرض هو تحقيق المساواة المطلقة، فيجب أن تسأل المراة إن كانت تقبل بذلك، وإن كانت تقبل بان تنفق هي الأخرى على الرجل، وفي حالة عدم إنفاقها تسري عليها المسطرة القانونية، بما في ذلك الإكراه البدني!

ولم تمر الفرصة دون أن يتطرق بنحمزة إلى التمديد الذي حصل أخيرا بسبب دعاوى ثبوت الزوجية لخمس سنوات أخرى، حيث قال إنه لا يُشرّف القانونيين والحقوقيين أن يعارضوا مسالة التمديد هذه، مشيرا إلى أن التمديد لخمس سنوات سيعقبه تمديد آخر ربما لخمسين سنة، في إشارة منه إلى أن مسالة المنع لا يمكن أن تكون صحيحة.

وأكد بنحمزة أن من شان منع سماع دعاوى ثبوت الزوجية أن يخلق لنا جيلا من «البدون» (أشخاص بدون هوية كما هو الشان في بعض دول الخليج)، حيث إن الأطفال سيتحملون وزر ذلك المنع ويصبحوا بدون هوية، وبالتالي سنكون قد أقدمنا على عقوبة أشد من الفعل.

اليزمي يشارك في مراجعة الكتب المدرسية

1/1905

الرباط
أخبار اليوم

غداة إصدار الملك محمد السادس أوامره بمراجعة شاملة للتعليم الديني في المغرب، وفي الوقت الذي شرعت فيه وزارة التربية الوطنية في تغيير المناهج التعليمية بناء على خلاصات الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتعليم، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إنه طلب من وزير التربية الوطنية تمكين المجلس من عضوية اللجنة التي ستعكف على إعداد المناهج التعليمية الجديدة، بهدف إضافة البعد الحقوقي في المناهج المقبلة. اليزمي الذي تدخّل في إحدى جلسات منتدى الأمن بمدينة مراكش، قال إن التربية على حقوق الإنسان أحد العوامل التي ساهمت في إقامة نموذج مغربي متميز في مجال محاربة الإرهاب. وكشف اليزمي طموح المجلس في الظفر بعضوية اللجنة التي ستكلفها وزارة التربية الوطنية بإعداد المناهج التعليمية الجديدة، «وقد طلبنا إشراكنا في اللجنة التي ستقوم بمراجعة هذه المناهج التعليمية»، يقول اليزمي.

خلال ورشة بالمعرض الدولي للكتاب

مطالب بتفعيل دور الإعلام في التعريف بقضايا الإعاقة

3/3832

● مريم التايدي

أكد مشاركون في ورشة «الإعلام والإعاقة» أول أمس بالدار البيضاء، على الدور المهم للإعلام في التعريف بقضايا الإعاقة، والتوعية بشأنها والإسهام في خلق رأي عام يدافع عن حقوق المعاق.

وأوضح عبد الفتاح الحداني الفاعل الحقوقي والجمعوي، خلال عرضه بالورشة التي نظمت في إطار فعاليات رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب، الحاجة إلى برامج إعلامية تعطي قوة لقضية الإعاقة، مشددا على الدور الذي يجب أن يلعبه الإعلام في تثقيف الأسر.

وأشار المتحدث إلى أن الأسر لا تجد الخبر والمعلومة اللازمة والتوجيهية في الإعلام وتبحث عنها لدى الجمعيات، وتابع أن الإعلام مجال أساسي لتحسين التمثل لدى الناس عن المعاق، ليس فقط عبر تخصيص برامج للإعاقة ، بل بتواجد في البرامج العامة.

وأكد الحداني على ضرورة تشجيع إصدار المجلات والنشرات، وإشراك الجامعات والبحث العلمي، والإسهام في خلق رأي عام يتبنى حقوق الإعاقة، واقترح الحداني مجموعة من الوسائل كالتحفيز وخلق جوائز سنوية لأحسن البرامج ، مشيرا أن مثل هذه الوسائل قد تخلق دينامية.

وتناولت النقاشات في الورشة إصلاح التناول الإعلامي لقضايا الإعاقة وتحسينه، بهدف تقديم صورة موضوعية متوازنة، وتجاوز المقاربة الإحسانية ومقاربة التعاطف إلى مقاربة الحق، واعتبرت الورشة أن الفشل والنجاح إنساني لا يرتبط بالإعاقة.

وطالب مشاركون وفاعلون مدنيون وحقوقيون بتصحيح التمثل لدى الصحفي بالمعنى السيوسيولوجي لصورة المعاق، وأثاروا إشكالية ولوج المعاقين للمهنة.

وجاء في برنامج الرواق أن الهدف من مشاركة المجلس في هذه التظاهرة الدولية يتمثل في تعزيز قيم المساواة وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الثقافة ، وكذا النهوض بالإنتاج الأدبي والعلمي بهذا الشأن والتعريف بأوجه المتعددة لوضعية الإعاقة بالمغرب.

اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالبيضاء وكلية عين السبع

8/5825

تم نهاية الأسبوع المنصرم بالدار البيضاء، التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء/سطات وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع، تروم الإسهام في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط الجامعي.

ووقع هذه الاتفاقية كل من شميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء/سطات وإدريس العبادي عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع التابعة لجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

وأوضحت الرياحي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن موضوع هذه الاتفاقية يتمحور بالأساس حول سبل الاشتغال على مقاربة حقوق الإنسان في وسط الجامعة، وذلك من خلال الدعم الذي تقدمه اللجنة للطلبة مع التتبع لأنشطة العيادة القانونية المحدثة بالكلية كفضاء للاستشارات القانونية.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تتوخى أيضا تحفيز الطلبة على الانخراط بكثافة في مجال البحث الميداني لجعله فاعلا أساسيا في محيطه الاجتماعي، فضلا عن تمكينه من الإلمام بمختلف الإشكالات المطروحة على مستوى الجهة التي ينتمي إليها.

كما تم التركيز على الدور الفعال الذي يمكن أن تضطلع به العيادة القانونية كفضاء يسمح بالجمع في الوقت نفسه بين ما هو معرفي وتطبيقي من خلال تجسيد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان عبر المشاركة الفعلية والعمل التطوعي والحس النضالي وكذا الاعتراف بالفئات الهشة عبر المرافقة والدعم.

وتتضمن الاتفاقية برنامجا خاصا بدعم قدرات الطلبة ومواكبتهم حتى يتسنى لهم تنظيم أنشطة بالجامعة تسلط الضوء على قضايا حقوق الإنسان.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

أيام السينما والإعاقة بالرباط

تحتضن قاعة الفن السابع بالرباط ، أيام 12و 17و 18و19 فبراير الجاري مساء ، أياما للسينما والإعاقة من تنظيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (الرباط ?القنيطرة) بشراكة مع جمعية " أنديفيلم " .

ويندرج تنظيم هذه الأيام السينمائية ضمن مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أنشطة الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب تحت شعار " إعاقة وحقوق ومواطنة "

يتضمن برنامج هذه التظاهرة السينمائية-الحقوقية عروضا متبوعة بمناقشات لأفلام قصيرة وطويلة تتناول الإعاقة بمختلف أبعادها ، كما يتضمن عروضا لكبسولات من إنجاز تلاميذ من المغرب وفرنسا وإيطاليا .

فيما يلي برنامج هذه الأيام السينمائية :

الأربعاء 17فبراير :

عرض كبسولات تلاميذ ثانوية بن رباح بتمارة وثانوية لو بوسي بفرنسا ، متبوعة بعرض الفيلم الأمريكي " ران مان " للمخرج باري لفينسون .

الخميس 18فبراير :

عرض كبسولات تلاميذ ثانوية العربي الدغمي بتمارة وثانوية دوريا دو سيني بإيطاليا ، متبوعة بعرض الأفلام المغربية القصيرة التالية : " حياة قصيرة " لعادل الفاضلي و " إزوران " لعز العرب العلوي و " سفر في الماضي " لأحمد بولان و " الصمت " للحسن زينون و " اليد اليسرى " لفاضل اشويكة .

الجمعة 19فبراير :

عرض كبسولات تلاميذ ثانوية أبي بكر الرازي بالصخيرات وثانوية لافاليت بتولون الفرنسية ، متبوعة بعرض الفيلم الإيطالي " عطر امرأة " للمخرج دينو ريزي ، ثم كلمات الإختتام .

تقرير: التصوف يزحف على المكتبة المغربية والمؤسسات الرسمية تتصدر البحث العلمي

يونس الزهير 14 فبراير، 2016

أصدر مؤخرا مركز المقاصد والدراسات والبحوث تقريره السنوي عن "الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب لسنة 2015"، يرصد فيه حركة الإنتاج في العلوم الإسلامية بالمغرب، من حيث التأليف والكتابة والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والسجال العلمي وكذا البحث العلمي.

ورصد التقرير الذي حصلت "العمق المغربي" على نسخة منه، انتشارا واسعا للتصوف في المجالات كلها، مشيرا إلى أن عدد من المكتبات عرفت زحف الكتب الصوفية على بقية الرفوف المجاورة، نظرا للكم الكبير من المؤلفات الجديدة، وكذا انتقال المتصوفة للاهتمام بمجال البحث العلمي والأكاديمي، وعدم الاكتفاء بالأنشطة الموسمية.

هذا في وقت استطاعت كل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والرابطة المحمدية للعلماء، البقاء على رأس المؤسسات المشتغلة في البحث العلمي، في وقت سيطرت مؤسسة مؤمنون بلا حدود على كم الأنشطة المتعلقة بالعلوم الإسلامية نظرا لما لها من إمكانات مادية ولوجستيكية تمكنها من تنظيم أنشطة أسبوعية وشهرية، فيما سدل التقرير ضعفا كبيرا في التأليف في مجال المالية الإسلامية والأبناك التشاركية رغم كثرة المؤتمرات والندوات التي عالجت الموضوع خلال سنة 2015.

وأشرف على إعداد التقرير المذكور نائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والقيادي في حركة التوحيد والإصلاح (المغربية) أحمد الريسوني، فيما أشرف على مراجعته وتدقيقه نائب رئيس الحركة نفسها والأستاذ بجامعة محمد الخامس مولاي عمر بنحماد، وأشرف على تنسيقه وتحريره الأمين العام لمركز المقاصد للدراسات والبحوث حسن السرات.

مكتبة الصوفية تزحف على باقي الأصناف

رصد تقرير "الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب لسنة 2015" الذي يصدر عن مركز المقاصد والدراسات والبحوث سنويا، انتشارا واضحا للتصوف في التأليف والكتابة والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والسجال العلمي وحتى البحث العلمي، وعزى ذلك الصوفي إلى التدافع العام الواقع في الأرض كلها: بين الروحي والمادي، والتدين واللاتدين، والتسيس واللاتسيس، والتسلف واللاتفلسف، والعقلاني والوجداني.

واحتل مجال العقيدة والأخلاق والتصوف الصدارة في قائمة المؤلفات الصادرة السنة الماضية، بحوالي 50 عنوانا، استحوذ التصوف على نصفها.

ولاحظ التقرير الذي أشرف عليه الفقيه المقاصدي ونائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أحمد الريسوني، تسجيل تقدم التصوف في قائمة المجلات الصادرة بالمغرب خلال السنة نفسها، كما حافظ على مكانته ضمن القائمة الفرنسية، "بل حتى في المجالات الأخرى، تصدر التصوف القوائم، كما هو ظاهر في مجال الحديث ومجال الأدب والفن، ومجال الأعلام".

وأضاف المصدر ذاته، أنه ''في رفوف المكتبات المغربية جاوز التصوف جناحه المخصص له وزحف على الأجنحة الأخرى وصار هو أكبر الأجنحة عربيا وفرنسيا''.

كما عرف مجال التصوف تنظيم 18 نشاطا علميا كبيرا، يغلب عليها المؤتمرات الدولية التي تنظمها الزوايا أو المراكز، والتي تمتد لأيام.

إلى ذلك، لفت التقرير الانتباه إلى بداية انخراط بعض الطرق الصوفية في البحث العلمي وتوظيفه في أعمالها وأنشطتها، مؤكدا أنها لم تعد تكتفي بتنظيم اللقاءات الموسمية والندوات والمحاضرات، وبإصدار الكتب والمجلات، بل أنشأت مراكز خاصة.

الأوقاف والرابطة المحمدية في مقدمة الإنتاج والبحث العلميين

وبخصوص البحث العلمي وكذا الإنتاج في مجال العلوم الإسلامية، سجل تقرير الحالة العلمية احتلال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمؤسسات الدينية والعلمية، وكذا الرابطة المحمدية للعلماء ومراكزها الثلاثة عشر، مركز الصدارة الكمية في الإنتاج العلمي المادي واللامادي.

واعتبر أنه ''لم يعد خافيا على أحد، أن مراكز البحث العلمي الإسلامي الحكومية والمستقلة أصبحت من أهم الفاعلين والمنتجين في هذا المجال، وأن مراكز البحث العلمي الإسلامي الحكومية والمستقلة أصبحت من أهم الفاعلين والمنتجين في هذا المجال''.

وبالمقارنة بين المراكز المغربية، سجل التقرير احتلال مراكز الرابطة المحمدية للعلماء الصدارة في مجالات العدد والنشاط والإنتاج، واعتبره ''أمرا طبيعيا''، بالنظر ''إلى توفر الشروط المالية والبشرية والرسمية لها، فعددها 13 مركزا، دون احتساب الرابطة نفسها، ولها مقراتها الخاصة بعدة مدن مغربية، ولها موارد بشرية مهمة، ولها أنشطة بارزة وكثيفة، ولها إصداراتها العلمية، كتبا ومجلات، وندواتها الخاصة وندواتها المشتركة، وهي أيضا مطلوبة للمشاركة خارج المغرب سواء في المشرق الأدنى أو الأوسط أو الاقصى، وفي الغرب أيضا''، حسب تعبير التقرير.

وأما بخصوص الهيئات المنظمة للأنشطة المتعلقة بالعلوم الإسلامية، فورد في التقرير أنه ''على رأسها الجامعة ومختبراتها، حيث نظمت أو شاركت في تنظيم عدد من الأنشطة العلمية الكبرى أو المحاضرات، ويلحق بالجامعة مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط، تتلوها المراكز العلمية، وهي كثيرة ومتعددة على رأسها مراكز الرابطة المحمدية للعلماء على اختلافها وتنوعها، ثم مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ومركز مغارب في الاجتماع الإنساني، ومركز المقاصد وغيرها من المراكز العلمية، بالإضافة إلى المجالس العلمية والتي تعنى في الغالب بالأنشطة المتعلقة بالعقيدة الأشعرية أو المذهب المالكي أو التصوف الجنيدي، أي الخصوصيات الدينية للمملكة، لذلك نجد مثلا الملتقيات العقدية الكبرى نظمت من المجالس العلمية بغية تعريف الناس بالعقيدة الأشعرية، ثم تأتي حركة التوحيد والإصلاح، التي قامت بأنشطة علمية منتظمة في مختلف ربوع المملكة، ولا ننسى دور المنظمات الطلابية في الجامعات والمعاهد والمدارس، بالإضافة إلى الزوايا، والتي عنت بأنشطة التصوف فكان لها النصيب الأكبر في تنظيم المؤتمرات والندوات في التصوف، ثم جمعيات المجتمع المدني.

سجال إعلامي ساخن وصوت العلماء ''غائب''

عرفت السنة الماضية، حسب التقرير نفسه، سجالا إعلاما حادا في عدد منها ما سبق تداوله في السنوات الماضية، كالقضايا المتعلقة بالعقيدة والدعوة والسياسة، والفقه والسياسة الشرعية والاقتصاد الإسلامي والأسرة والمرأة واللغة العربية، وأخرى ظهرت لأول مرة مثل "سيلفي الحج مثلا"، و"غسل الميت المصاب بالإيبولا" وسجال "القانون الجنائي"، فيما توقف السجال في قضايا من قبيل "التنصير" و"حرية المعتقد"، و" الخطاب التكفيري".

وسجل التقرير ارتفاع السجال في بعض القضايا تفاعلا مع أحداث أو مواقف معينة، ضاربا المثال بالنقاش الساخن حول المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة بعد إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصية بذلك، وكذا موضوع "الإجهاض والذي تجدد السجال حوله، على إثر مناظرة وطنية نظمت حوله، ثم صدور تحكيم ملكي، حسم الجدل بالتأكيد على أن أي مراجعة لأحكام القانون المتعلقة بالإجهاض، يجب أن تحترم هوية وثوابت الأمة"، حسب نص التقرير.

وفي الوقت الذي سجل المصدر تفاعل السجالات مع الوضع السياسي بالبلد، حيث أن غابت مثلا في فترة الانتخابات الجماعية والجهوية، شدد غياب العلماء عن الانخراط في هذه السجالات الإعلامية التي تتأثر، وأكد أن "الأسماء العلمية لم تكن هي المبادرة لإثارة تلك القضايا، بل فقط بادرت بالرد أو طلب منها الرد وإبداء الرأي، ومرة أخرى حضرت أسماء بعينها، بينما أغلب العلماء والباحثين والأكاديميين ليس لآرائهم حضور ولا صدى بين الآراء".

وأكد التقرير الذي تم عرضه في المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء، أن ضعف الانخراط الإعلامي للعلماء في السجال العلمي في عدد من القضايا المثارة، رغم ما عرفه المغرب من "خصوبة وريادة فكرية مشهودا بها"، لا يعود بالأساس إلى تقييدهم وحبسهم عن ذلك، متسائلا "وإلا فلماذا يكثر عددهم ويزيد رفضهم في أنواع معينة من الندوات والمؤتمرات والمحاضرات داخل المغرب وخارجه، ولماذا مؤلفاتهم وكتبهم ومقالاتهم تطبع وتنشر، في حين لا طبع ولا حضور ولا كلام عندما يحمى الوطيس؟".

الريسوني في مقدمة المؤلفين في الأصول والمقاصد

سجل الفقيه المقاصدي والقيادي في حركة التوحيد والإصلاح أحمد الريسوني، الريادة في عدد الإصدارات سنة 2015 في مجال أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

وأفاد التقرير أن اسم الفقيه المغربي ونائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورد في 7 عناوين من أصل 14 عنوانا صدر السنة الماضية، منها أربع مؤلفات له هي "مقاصد المقاصد"، و"محاضرات في مقاصد الشريعة" و"الجمع والتصنيف لمقاصد الشرع الحنيف" و"الذريعة إلى مقاصد الشريعة"، وثلاثة عناوين توجد فيها تقديماته ومراجعاته وتعليقاته وهي "مقاصد الموافقات" و"الموازنة بين المصالح والمفاسد في التداوي بنقل الأعضاء البشرية" لمؤلفه الدكتور عبد الغني يحياوي، و"الأقدس على الأنفس في أصول الفقه" للشيخ محمد ماء العينين، تحقيق وتعليق محمد بن أحمد رفيق.

من جهة أخرى، سجل مجال الأصول والمقاصد تنظيم 18 نشاطا كبيرا من قبيل المؤتمرات، خلال السنة نفسها، متصدرا عدد الأنشطة الكبرى المهتمة بالعلوم الإسلامية، تقاسما مع التصوف الذي سجل نفس الرقم.

ضعف التأليف في المالية الإسلامية وكثرة في المحاضرات

من جهة أخرى، لاحظ التقرير الذي أعده مركز المقاصد والدراسات والبحوث، ضعف التأليف في مجال الاقتصاد الإسلامي مؤكدا أن عدد الكتب فيه لا "يزيد على رؤوس أصابع اليد الواحدة"، هذا في وقت سجلت المحاضرات والملتقيات عددا كبيرا من الأنشطة التي تناولت موضوع المالية التشاركية والأبناك البديلة، كما أنه تم تسجيل عدد كبير من ماسترات التكوين ورسائل الدكتوراه في هذا المجال.

ويأتي هذا الضعف في التأليف رغم أن المغرب "شهد في السنة الماضية سجالا حاميا، وتدافعا قويا وطويلا حول البنوك الإسلامية والتمويلات الإسلامية، في ظل حكومة يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي"، حسب نص التقرير.

وتابع "ولولا معرفة سبقت وخبرة لحقت لدى الدكتور محمد أحمين لكان المجال صفرا وهباء، وهذا يظهره الكتابان اللذان ألفهما في المجال وهما "دور الفقه الإسلامي في نجاح العمل المصرفي الإسلامي" و"مدخل إلى الرقابة الشرعية، دليل عملي وعلمي للفتوى والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية".

مؤمنون بلا حدود الإماراتية تسيطر على الأنشطة الدينية

في الوقت الذي تصدرت المؤسسات الرسمية كم الأنشطة الدينية، رصد تقرير "الحالة العلمية الإسلامية بالمغرب لسنة 2015"، أن "المقارنة بين مراكز الرابطة مجتمعة، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، القادمة من المشرق العربي والمتخذة من المغرب مركزا لها، فإن الرابطة ومراكزها الثلاثة عشر تبدو صغيرة الحجم والتمويل والنشاط والإنتاج أمامها".

وتابع "فالمؤسسة لها ميزانية ضخمة جدا تمكنها من الحصول على مقرات بالعاصمة المغربية وتنظيم ندوات أسبوعية وشهرية وسنوية، وتمويل الموارد البشرية والباحثين، وطبع الكتب والمجلات المتعددة، ناهيك عن الجوائز والمكافآت السخية".

http://www.sawtbladi.com/72014.html

جهة الداخلة – أوسرد سجلت تقدما كبيرا في مجال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

أكد محمد الأمين السملالي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة – أوسرد أن هذه الجهة حققت تقدما كبيرا في مجال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستعرض السيد السملالي في **تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، التجربة الغنية للمجتمع المدني بالجهة والمواكبة التي تقوم بها مؤسسات الدولة في هذا الميدان.**

وقال إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يهدف من خلال هذه الندوة إلى النهوض بوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرا إلى أن السياسة العامة للدولة تروم تعزيز مكانة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. من جهتها، استعرضت عدد من الجمعيات المنتمية إلى جهة الداخلة أوسرد تجربتها في مجال النهوض بحقوق هذه الفئة، حيث أكد رئيس جمعية "يدا في يد" لرياضات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، عباسي سيدي إبراهيم، أن المجتمع المدني في هذه الجهة يسعى إلى ضمان مشاركة هذه الفئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدماجها في برامج وسياسات الدولة. وأوضح أن هذه الجمعيات تعمل كذلك على تكوين الاشخاص في وضعية إعاقة وتحسيس الرأي العام بحقوق هذه الفئة من المجتمع، والمشاركة في بلورة استراتيجية وطنية حول حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والمساهمة أيضا في إعمال الاتفاقية الخاصة بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكو الاختياري. وتهدف هذه الندوة إلى تعزيز قيم المساواة وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الثقافة وتأهيل المنتوج الأدبي والعلمي حول هذه القضية والتعريف بمختلف أوجه وضعية الإعاقة في المغرب . ويذكر أن الدورة الحالية من المعرض الدولي للنشر والكتاب تستضيف دولة الإمارات العربية كضيف شرف. ويشارك في هذه الدورة 668 عارضا من 44 بلدا فضلا عن دور النشر مؤسسات حكومية وجامعات وجمعيات ومعاهد.

http://www.alobor.com/news/read/18371/

المجلس الوطني لحقوق الانسان يكرم مهندسين من طنجة صمما رواقه في معرض الكتاب

فازا المهندسين عثمان الباردي وأنور أكروج بجائزة أفضل تصميم لرواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي أعد لمشاركة المجلس في المعرض الدولي للكتاب في مدينة الدار البيضاء- الذي انطلق يوم 12 فبراير.

المهندسان عثمان الباردي وأنور أكروج ينحدران من مدينة طنجة، وقدم منحهما رئيسه ادريس اليزمي زوال يوم الأحد 14 فبراير جائزة التصميم الهندسي لرواق المجلس الوطني بمعرض الكتاب.

وأوضح المجلس الوطني إن هذه الجائزة جاءت بعد إطلاق جمعية "مهندسون معماريون غير مجهولون (AnA)، بمشاركة الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والمجلس الجهوي للوسط وموقع أموش (Amush)، مبارة مفتوحة أمام المهندسين المعماريين المغاربة الشباب (13 مشارك)، من أجل اختيار رواق يعبر عن أهداف المجلس في الدور 22 لمعرض الكتاب.

http://www.tanja7.com/news-9560/

يؤطرها في معرض الكتاب 150 متدخلًا من 24 بلدًا

رواق "حقوق الإنسان" سيحتضن نشاطات عديدة لتقاسم التجارب

السبت ,13 شباط / فبراير2016

أعلن عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الرباط والقنيطرة، أن **رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للكتاب في الدار البيضاء في دورته الثانية والعشرين (من 11 إلى 22 شباط/ فبراير الجاري) سيحتضن أكثر من 50 نشاطًا للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، يؤطرها أكثر من 150 متدخلًا من 24 بلدًا من القارات الخمس.**

وأضاف أزريع، في كلمة الجمعة في افتتاح "أيام السينما والإعاقة" في قاعة الفن السابع في الرباط بشراكة مع جمعية "هاندي فيلم" تحت شعار "إعاقة حقوق ومواطنة"، أن أنشطة الرواق ستتوزع على خمس فترات يومية رئيسية "الإعاقة عبر الجهات" و"يوم وكتاب" و"مناظرات" و"التزامات وممارسات" وفقرة "تكريم" ستتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة.

وأوضح أن من أبرز هذه الجوانب الإبداع والفن، والأدب والإعاقة، والتكوين والمواكبة الاجتماعية، والإعلام والإعاقة، وتكلفة الإعاقة، والولوجيات "الحق في الوصول"، والولوجية الرقمية، والإعاقة في المؤسسات السجنية، والإعاقة والسياسات العمومية المحلية، والمشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وتجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيًا ودوليًا، والإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، والصحة والحماية الاجتماعية، ورياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، والتعليم الدامج، والإعاقة والهجرة، والإطار القانوني للإعاقة، والحق في الشغل وقابلية التشغيل، والأطفال والنساء والإعاقة.

http://www.almaghribtoday.net/culture/pagenews/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8

ممثلة الاتحاد الاوروبي تقارن بين الصحراء الغربية وفلسطين

أضيف في 14 فبراير 2016 الساعة 25 : 18

رفضت مسؤولة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني، دعوة بعض البرلمانيين الأوربيين المقارنة بين الوضع في الصحراء ونظيره في الأراضي الفلسطينية.

وقالت مورغيني في جوابها عن سؤال للبرلمانيين الأوروبيين من اليسار أنجيلا فانيلا وبالوما بيريجو حول ضرورة وضع علامات للمنتوجات القادمة من الأقاليم الجنوبية المغربية على أنها منتوجات قادمة من "الصحراء الغربية" مثلما هو الشأن بالنسبة للمواد الفلاحية القادمة من الأراضي الفلسطينية،

"إن الحلول ذات الصلة التي تبناها مجلس الأمن تتعامل مع القضيتين بشكل مختلف... وأن الأمم المتحدة تتحدث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل ولا تتحدث عن (الصحراء الغربية المحتلة من قبل المغرب)".

وأكدت من جهة أخرى أن الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب وضعية حقوق الإنسان في المغرب وخصوصا في الصحراء، وموضحة أن الإشكالات المتعلقة بحقوق الإنسان يتم مناقشتها بشكل منتظم مع السلطات المغربية في إطار الحوار السياسي.

وأضافت أن بعثة الاتحاد الأوروبي بالرباط على تواصل منتظم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومع لجانه الجهوية بما فيها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الصحراوية.

http://www.saharahoy.com/news7566.html

بنحمزة: ليس من اختصاص المجلس الوطني لحقوق الإنسان الخوض في الإرث

عبد المجيد أمياي الأحد 14-02-2016 20:00

يبدو أن مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي في وجدة، وعضو المجلس العلمي الأعلى، الذي غيبه المرض خلال الفترة الأخيرة، عن النقاش الذي دار حول توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتعلقة بالإرث، لم يشأ أن تمر عليه هذه القضية دون التعليق عليها بعد تعافيه.

بنحمزة، قال أمس السبت، في ندوة بوجدة نظمها "مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية" عن مدونة الأسرة، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس من اختصاصه إصدار التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث.

وأضاف بنحمزة أن "هذا المجلس، مجلس يعتمد المنهجية الحداثية، والحداثة على المستوى السياسي هي احترام المؤسسات والقانون، لأن الدولة غير الحداثية دولة عشائر وعلاقات، والدولة الحداثية تدين بالولاء للقانون، وتحترم فيها المؤسسات اختصاصاتها، ونحن لدينا مؤسسات دستورية هي المجلس العلمي الأعلى، المختص في ذلك. وفي حال وجود أي توصية، يجب أن تحال على جهة الاختصاص، على غرار مجموعة من دول العالم".

وتساءل، المتحدث نفسه في السياق ذاته: "ما معنى أن يوجد مجلس علمي أعلى، ويفتي كل واحد بما يشاء؟ وفي الوقت نفسه يقولون إن بعض الناس يكفرون"، وأضاف "الذي يفتح هذا الباب، يفتح باب التكفير".

ودافع بنحمزة كثيرا عن التوجه الذي يعتبر أن المدونة لها صلة بالشريعة الإسلامية، مبرزا أن "مدلولها شرعي"، وأشار إلى أن الطرف الآخر، الذي يسعى إلى جعلها قانونا مدنيا، كباقي القوانين، إنما يعمل بمبدأ سياسي يقوم على مسألة "خُذ وطالب"، أي حقق مكاسبا ثم عاود المطالبة بأخرى.

وأكد المتحدث نفسه، أن الاعتقاد بأنه بإمكان أي إنسان أن يؤسس مدونة بعيدة الصلة عن الإسلام، "أمر من قبيل المستحيل الذي لن يتحقق مطلقا"، وعن المساواة وعلاقتها بالمدونة، أشار بنحمزة إلى أن الشريعة الإسلامية، قائمة على المساواة، التي كان علماء مقاصد الشريعة أول من درسها.

وأضاف أن المساواة لا تعني في الإرث مثلا أن يأخذ كل وريث من العين نفسها (الشيء)، وإنما القيمة نفسها، مشيرا إلى أن بعض الأشخاص، ليسوا من أهل الاختصاص، يربطون دائما مسألة المساواة بالإرث، بينما يجب إبراز أن حالات عديدة في المدونة لا تتحقق فيها المساواة، كالصداق الواجب على الرجل والنفقة، وأخذ الزوج لنظير عقد الزواج، فيما تأخذ المرأة الأصل، وغيرها من الأمور.

وتابع "بالتالي فإن كان الغرض هو تحقيق المساواة المطلقة، يجب أن تُسأل المرأة إن كانت تقبل بذلك، وأن تنفق هي الأخرى على الرجل، وفي حالة امتناعها عن ذلك تسري عليها المسطرة القانونية، بما في ذلك الإكراه البدني!".

كما تطرق بنحمزة إلى التمديد الذي حصل، أخيرا، في أجل سماع دعاوى ثبوت الزوجية، لخمس سنوات أخرى، حيث قال إنه "لا يشرف القانونيين والحقوقيين أن يعارضوا مسألة التمديد هذه"، مشيرا إلى أنه سيعقبها تمديد آخر ربما لخمسين سنة، في إشارة منه إلى أن مسألة المنع لا يمكن أن تكون صحيحة.

وأكد بنحمزة، أن من شأن منع سماع دعاوى ثبوت الزوجية أن يخلق جيلا من "البدون"، أي (أشخاصا من دون هوية كما هو الشأن في بعض دول الخليج)، حيث سيتحمل الأطفال وزر ذلك المنع، ويصبحون من دون هوية، وبالتالي "سنكون قد أقدمنا على عقوبة أشد من الفعل" على حد تعبيره.

http://www.alyaoum24.com/511891.html

منع أقارب المعتقل السياسي الصحراوي محمد التهليل من الزيارة

14 فبراير 2016 mohamed tahlil

أقدمت إدارة السجن المحلي سلا ١ على منع أقارب المعتقل السياسي الصحراوي ضمن مجموعة أگديم إزيك محمد التهليل المحكوم بعشرين سنة من طرف القضاء العسكري المغربي يومه الجمعة ١٢ فبراير ٢٠١٦ حسب إفادته للجنة العائلات .

المنع غير المبرر الذي طال أقارب المعتقل السياسي الصحراوي محمد التهليل القادمين من مدينة بوجدور / الصحراء الغربية بقرار من المدير الجديد للمؤسسة السجنية سلا ١ يعتبر الثالث من نوعه بعد تعيينه مديرا و مسؤولا على إدارة سجن سلا ١ منذ العاشر من دجنبر ٢٠١٥ اذ سبق و منع أقارب كل من المعتقلين السياسيين الصحراويين عبد الله أبهاه و السباعي أحمد بداعي عدم إثبات القرابة الاسرية مع المعتقلين السياسيين عكس ما كان معمولا به طيلة السنوات الماضية .

المعتقلين السياسيين الصحراويين مجموعة أگديم إزيك و حسب إفادتهم للجنة عائلات المعتقلين يعانون طيلة الأشهر الماضية منذ تاريخ تعيين المدير الجديد على إدارة السجن المحلي سلا ١ من عدة ممارسات غير قانونية و محاولات متكررة للإجهاز على حقوقهم و مكتسباتهم التي خاضوا من أجلها عدة إضرابات مفتوحة و إنذارية عن الطعام منذ تاريخ اعتقالهم و ترحيلهم على السجن المحلي بسلا ما دفع بمسؤولين في ادارة السجون و إعادة الإدماج و ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الأنسان بالعاصمة المغربية الرباط الى عقد عدة لقاءات حوار مع المعتقلين السياسيين الصحراويين مجموعة أگديم إزيك و التأكيد على احترام و توفير كل الحقوق و المكتسبات الخاصة بمجموعة أگديم إزيك .

يذكر أن المعتقل السياسي الصحراوي محمد التهليل كان قد اعتقل في مدينة العيون / الصحراء الغربية شهر دجنبر من سنة ٢٠١٠ بعد تفكيك مخيم إگديم إزيك أين تمت متابعته أمام محكمة عسكرية ، و قد أصدر القضاء العسكري المغربي حكما قاسيا و جائرا في حقه تصل عقوبته لعشرين سنة في غياب تام لشروط و ضمانات المحاكمة العادلة حسب تقارير منظمات دولية وازنة تعنى بحقوق الانسان و بعثات دبلوماسية لدول عظمى كانت لها صفة مراقب .

لجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين

مجموعة أگديم إزيك

http://www.adamir.net/?p=17004

الإعاقة في السياسة العمومية المحلية بالعيون في المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء

15 فبراير,2016

في إطار مشاركة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة 23 من المعرض الدولي للنشر والكتاب**، دعيت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة للمشاركة بنشاط «الإعاقة في السياسة العمومية المحلية». ولا غرو، فاللجنة المذكورة يقول السيد محمد البوزيدي مسير الجلسة، بما عضو اللجنة المذكورة «نفذت برامج متميزة مع شركائها من الفعالية المدنية»، ولإفضاء البعض مما أنجز في رحاب المعرض الدولي للنشر والكتاب وفي رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر في المنصة على الساعة الثانية تماما بعد الزوال «ممثل جمعيتين اثنين: الأخت فاطمة المساعدي عن جمعية مساندة الأشخاص المعاقين والسيد المحجوب الدوة Douwaaعن جمعية الآفاق لتأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة وإدماجهم». برنامج الساعة يحوس «الإعاقة في السياسات العمومية المحلية» ويدور حولها. و«كلنا يعلم جيدا أن كل سياسة عمومية، لا يندرج فيها بعد الإعاقة فهي سياسة تضر كثيرا حقوق الإنسان».

أعطيت الكلمة للأخت فاطمة المساعدي لتتحدث عن تجربة جمعيتها حول الملاحظة النوعية للانتخابات وكيف وضعت الخلاصات التي استخرجتها الجمعية من تلك التجربة إذ أبرزت غياب سياسة عمومية وازنة في الجهة، جهة العيون السمارة.

قدمت نفسها بأنها رئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، وهي عضو اللجة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة، «تأسست الجمعية في يوم 10 من شهر فبراير من العام 1982، واشتغلت الجمعية على برنامج الأشخاص المعاقين من أجل الترافع ومناصرة حقوقهم بشراكة، واشتغلت على مشروع التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات، والمشروع جرى تحت شعار: «لنصوت من أجل شراكة سياسية للأشخاص في وضعية إعاقة»، والذي جرى بالشراكة مع التحالف من أجل النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة وبدعم من المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمنظمة الدولية للإعاقة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة والجماعة القروية لف الواد. ويهدف المشروع إلى تحقيق مشاركة المواطنين في وضعية إعاقة في الحياة السياسية العامة وتعزيزها»: اي الشمركة في المسارين السياسي والتشريعي وتدبير الشأن المحلي، «اثناء الاستحقاقات الانتخابات المحلية الجماعية والجهوية تجسيدا للديموقراطية التشاركية والتمثيلية التي ينص عليها الدستور» المغربي. واضافت أن انخراط الجمعية في المشروع كان طمعا «في التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة، لا يهدف فقط إلى التحسيس بقضايا المواطنين، في وضعية إعاقة فحسب، بل يتوخى من خلاله تعبئة كل الفاعلين السياسيين المحليين للعمل سويا من أجل إدماج البعض من الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجهم وخططهم، ورفع الوعي بحقوقهم وحاجاتهم وإمكانياتهم ومساهمتهم ومحاربة التهميش الذي يطوله والإقصاء في أفق تحقيق المشاركة المتكاملة والمندمجة للمواطنين» وضعيتهم إعاقة. وإن إدماجهم ليكون في «كافة الأصعدة خاصة العمل السياسي منها وتدبير الشأن العام المحلي». لماذا هذا الإدماج؟ تحسب الأخت فاطمة المساعدي أن وراءه « الانتقال بالمواطن في وضعية إعاقة من الديموقراطية التمثيلية إلى الديموقراطية التشاركية والتشاورية». ومعنى ذلك أن الأشخاص المعاقين، بما هم مصدر الأصوات الانتخابية وخزانها وهي وضعية غير مرغوب فيها، وجب أن يرقى حالهم إلى مواطنين ناخبين ومنتخبين فاعلين ومسؤولين ضمن «رؤية شمولية وبمقاربة حقوقية اجتماعية» المقاربة التي تبنتها جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون والتي ترأسها الأخت فاطمة المساعدي كما سلفت إليه الإشارة.

وعقب تسطير أهداف المشروع الذي تشتغل عليه الجمعية المذورة عرجت الأخت فاطمة المساعدي إلى تشخيص وضعية الإعاقة في الأشخاص الذين هم فيها فيما وراء إقصائهم، سيما وأن عددهم يقدر بخمسة ملايين من الكتلة الناخبة. وخلصت في تشخيصها إلى ما يلي:

– ضعف مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة السياسية وخاصة من حيث النوع الاجتماعي منهم النساء على وجه الخصوص، ومن حيث البعد الجغرافي، أي: المعاقون الذين يقطنون بعيدا عن المراكز.

– تحديد مؤشرات ضعف المشاركة السياسية لدى هؤلاء من خلال المؤشرات.

– تغييب الإعاقة حامليها «في البرامج الحزبية واللوائح الانتخابية»، وإقصاء المعاقين من مواقع القرار السياسي والفعل السياسي.

– غياب تمثيلية الأشخاص المعاقين في الأحزاب السياسية غيابا بات يمتد إلى المؤسسات التمثيلية الجماعات الترابية والبرلمان، والمؤسسات الأخرى.

– النظر إلى الأشخاص في وضعية إعاقة كأصوات لدعم هذا الحزب أو ذاك في أحسن الأحوال، أو دعم هذا الشخص أو ذاك في أسوئها.

– غياب إدراج بعد الإعاقة في السياسات العمومية وفي برامج الأحزاب.

– غموض برامج الأحزاب مما ينشأ تعذر فهمها، وفي ذلك إقصاء للكثير من الفئات بمن فيها المعاقين.

وماذا يستنتج من ذلك؟ يستنتج من ذلك تسجيل بعض التوصيات:

– فتح المجال أمام الأشخاص في وضعية إعاقة لخوض الانتخابات والولوج إليها ولوجا مستديما.

– تضافر الجهود وجوبا في الحال والمآل للنهوض بالأشخاص في وضعية الإعاقة وضعيتهم و«بلورة الالتزام الدستوري المتمثل في التنصيص على تكافؤ الفرص والمساواة وتعزيز مفهوم المواطنة».

– «محاربة كل أشكال التمييز وحماية حقوق هذه الشريحة الهشة في أصلها».

– «إلزام السلطات العمومية بوضع سياسات موجهة إلى الأشخاص المعاقين وتفعيلها هم والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة جميعهم».

ووقت الأخت فاطمة المساعدي كثيرا عند ضعف إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات إن في الترشيح والتصويت معتمدة على الدراسة التي أنجزتها الجمعية في المشروع المذكور. فمن ذلك تجاهل الأحزاب السياسية المغربية بالأشخاص المعاقين تجاهلا مؤسسا على التمثل السلبي، وضعف المستوى التعليمي لدى فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، والتشكيك في قدراتهم والحواجز البيئية والمعيقات كغياب الولوجيات في المعمار، وسواد التمييز على أساس الإعاقة وتفاقمه.

ولتجاوز هذا الوضع أوردت الأخت فاطمة المساعدي توصيات كثيرة نوردها بعضها:

– العمل على تغيير التمثل و«الصورة النمطية لدى المجتمع حول الأشخاص في وضعية إعاقة وتطوير العقليات».

– «دعوة الفرق البرلمانية بالمجلسين إلى تفعيل القوانين واستصدار مراسيمها التطبيقية وملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية خاصة منها الاتفاقية الدولية للأشخاص في وضعية إعاقة».

– «إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة واستشارتهم والعمل على ضمان مشاركتهم في السياسات المحلية والوطنية كما هو الحال بالنسبة لسائر الفئات الاجتماعية».

– »إدراج خانة خاصة بالإعاقة ونوعيتها في اللوائح الانتخابية قصد تسهيل المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة».

– «الدعوة إلى اعتماد نظام الكوطا للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تمثيلهم في الهيئة المنتخبة والمجالس».

– «الاقتداء بالتجارب الناجحة للأحزاب الأجنبية والبلدان»

– «التعريف بقضايا الإعاقة من منطلق حقوقي»

– «تصحيح التصورات السلبية والتمثلات عن الأشخاص في وضعية إعاقة».

– الوقوف «عند الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه الإعلام بالتحسيس والدفاع عن حقوق الشخص المعاق» وتعزيز ذلك الدور.

– «وضع سياسة محلية وجهوية ووطنية عرضانية مندمجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها».

– «الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض مشاركة متساوية للأشخاص في وضعية إعاقة في جميع البرامج والسياسات».

– «رفع مستوى الوعي حول القضايا المتعلقة بالإعاقة»

وخالت الأخت فاطمة أن «استمرار أشكال التمييز المبني على الإعاقة... يضعنا دولة ومجتمعا في تعارض مع أحكام الدستور الجديد للمملكة».

عقب ذلك عرض فيلم «الأبواب المفتوحة» رئيس جمعية الآفاق وهو مجموعة من المشاهد، كل مشهد يصور مضمون مادة من مواد الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، والشريط، سيعرض في تونس كما أشار الأستاذ محمد البوزيدي. أعطيت الكلمة للسيد المحجوب الدوة لقراءة الفيلم المعروض.

ذكر في البدء أن فيلم الأبواب المفتوحة يشخص الوضع السائد للأشخاص في وضعية إعاقة، يركز على العراقيل والحواجز التي تحول دون ولج الأشخاص في وضعية إعاقة لحقوقهم. وتناول الفيلم بعض المواضيع والمواقف، من ذلك ما يلي:

– التعبير والرأي

– المشاركة في الحياة الثقافية

– التعبير عن الرأي

– الولوج إلى المعلومة

– الولوج إلى التعليم

– الوصول إلى مستوى معيشي لائق

– الاعتراف بالأسرة

– الولوج إلى العمل

وكل هذه المواضيع تعبر عن الحقوق الأساسية للفرد داخل المجتمع وتشملها، لكن الولوج إلى هذه الحقوق أمر متعذر لدى الأشخاص في وضعية إعاقة، إن لم يكن مستحيلا. ولم يأت الفيلم على الشاكلة المتعارف عليها في الأفلام القصيرة فهو فيلم صامت لغياب الحوار وتسلسل الأحداث، وهو عبارة عن مقاطع صغيرة، كل مقطع يتناول موضوعا معينا، تعكس فيه الصورة حواجز المجتمع وتمثلها، وتعكس الصور النمطية وأنانية المجتمع. وكل مقطع مذيل بمادة من مواد اتفاقية حماية الأشخاص المعاقين، والتي وقف عندها لتبسيط موادها قبل فتح النقاش. فلماذا استعملت بنود الاتفاقية؟ فهل للتغيير من أجل التغيير؟ فالاتفاقية التي اقترحتها الأمم المتحدة سنة 2006 لتجاوز المقاربات الأخرى، من ذلك النموذج الخيري الإحساني. أعطتنا تعريفا جديدا متطورا للإعاقة يتمثل في كون قضية الإعاقة قضية ثقافية، ولقد خلقت أسسا لتأسيس الفهم السليم للإعاقة. وأضاف أن لا علاقة للفيلم المعروض مع الورشة موضوعها «الإعاقة في السياسة العمومية المحلية»، ورغم ذلك ود أن يتطرق للموضوع ويدلي بدلوهن فوقف عند المواقف التالية:

– المشاركة على أساس الحق ودرء التمييز.

– إقرار سياسة عمومية دامجة للإعاقة

– عدم فهم المسؤولين للمقاربة الحقوقية للإعاقة

– غياب الولوجيات على المستوى المحلي

– العمل على تحسيس المسؤولين المحليين وتقريب مصطلح الإعاقة إليهم.

– إقرار سياسة عمومية محلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

– ضمان المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة كما أشارت إليه الأخت فاطمة المساعدي.

– تحسيس الأشخاص ذوي الإعاقة وإذكاء الوعي لديهم بشكل مبسط وبجميع الأشكال، ولا وسيلة أنجع توظيف فيه الصورة لبيان أن مطالبه لم تقم على العاطفة بل هي حقوق وفي هذا السياق نشأت دواعي تأليف الفيلم «الأبواب المفتوحة» وإخراجه، مادامت الصورة تخاطب اللاوعي واللاشعور.

و«الفيلم يعبر بالصورة على واقع التمييز المنهج الذي يعيشه الأشخاص في وضعية إعاقة، من ذلك مشهد ذلك الطفل الذي ألفى أقرانه يلجون المؤسسة التعليمة ووجد نفسه واقفا في الباب، والسيد الذي يرغب في ولوج المسجد للصلاة ولم يقدر على الولوج لغياب الولوجية، والشاب الذي توفق

في نيل شهادة جامعية عليا ولم يقع عليه الاختيار وإن كانت سيرته الذاتيه تسترعي الانتباه»، وهناك لقطة حول الطفل التوحدي، والذين لا يعرفون التوحد لن يفهموا وضعية ذلك الطفل، حيث وصفت وضعية برزت فيها أمه ناظرة التلفاز مع صديقاتها والظل ذو التوحد ناظرا معتقلا في البيت معزولا عن الأسرة، وإنها لصورة قوية تسائلنا عن دور الأسرة ذات الأشخاص في وضعية إعاقة، ولقد بين البحث الوطني حول الأشخاص في وضعية إعاقة، أن الأسرة هي الحاجز الأول، أمام ولوج الأشخاص في وضعية الإعاقة لحقوقهم. وبالجملة كل ما سلف من مشاهد الفيلم تسائلنا تقول الأستاذة سمية عمراني التي حضرت بالرواق في الموعد لتناقش نشاط اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة «تسائلنا كثيرا على مجتمعنا. والحال أنه في السنة الماضية رفعت الأمم المتحدة شعارا: ارفعوا الأبواب بالنسبة لليوم العالمي للإعاقة. والمشكل لا يكمن في الشخص في وضعية إعاقة ولكن المشكل في إقامة الحواجز من لدن المحيط والتي تبدأ من التعليم. فذلك الطفل الذي لا نسمح له بدخول المدرسة، ولا بممارسة الألعاب، ولا نذرأه يعيش في المجتمع، فإننا نحكم عليه مسبقا أنه مشروع شاب (رجل أو امرأة) يعيش عالة على أسرته، لا إمكانية له، ولا وسائل، نحكم عليه بتجريده من وسائل العيش الكريم. ولا بد من مساءلة السياسات العمومية ومساءلة أنفسنا. أريد القيام بالربط بين الشريط وما أوردته الأخت فاطمة المساعدي. فالكلام الذي بسطته في مداخلتها مهم للغاية. فهناك شعار الحركة الحقوقية المتصلة بالإعاقة: «لا شيء لنا بدوننا» مفاد ذلك أن السياسات تصنع بدون أشخاص في وضعية إعاقة، والقوانين تشرع كذلك، بل إن بعض الأشخاص في وضعية إعاقة تلفاهم، للأسف، يتعاملون مع صانع القرار من أجل مكاسب شخصية لحظية وظرفية، فيوفتون الفرص على الأشخاص في وضعية إعاقة الولوج إلى بعض الحقوق. وأما مسالة التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة فليست سياسة بارزة، فلما نرفع شعار ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مراكز الاقتراع من أجل التصويت، لا بد من نرفع شعار ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى مراكز القرار السياسي. لا نريد أن يظل الأشخاص في وضعية إعاقة خزان الأصوات، ولكن لا بد من ولوج مراكز القرار، فالسياسة تصنع في غياب الأشخاص في وضعية إعاقة، وإن التمكين السياسي لهو المفتاح. وإن مغتنمة الفرصة لإيصال الشكر للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة فمابرحت منتبهة لمثل هذه القضايا، وهي قضايا حاسمة، وأعطتها هذا البعد وأدمجتها في عملها، ولا ننسى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتخصيصه هذا الرواق سنته لقضية الإعاقة يعطي إشارات قوية موجهة لصناع القرار ولمنظمات الأشخاص في وضعية إعاقة للقطع مع الانتظارية وإعلان الانطلاق»

لحسن ايت الفقيه

http://www.atlasoriental.com/?p=831

تشغيل القاصرات يتسبب في شرخ داخل الأغلبية الحكومية بالبرلمان

التاريخ: 14 فبراير, 2016في :الرئيسية, تقارير سياسية

لم يفلح عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، في إقناع نواب فرق التحالف الحكومي، ومنهم برلمانيون ينتمون إلى حزبه التقدم والاشتراكية، بالمصادقة على قانون العمال المنزليين الذي يسمح بتشغيل الأطفال القاصرين دون السن القانونية للتشغيل المحددة في 18 سنة.

وأحدث هذا القانون شرخا داخل الأغلبية الحكومية، لذلك قرر مجلس النواب تأجيل المصادقة عليه.

وفي الوقت الذي نجح الصديقي في تمرير القانون داخل مجلس المستشارين، اندلعت خلافات داخل فرق الأغلبية الحكومية بمجلس النواب حول تحديد السن القانونية لتشغيل الأطفال، والغريب في الأمر أن الصديقي يلقى معارضة قوية من طرف فريق حزب التقدم والاشتراكية الذي ينتمي إليه، والذي تحالف مع فريق حزب التجمع الوطني للأحرار، من أجل المطالبة بتحديد السن القانونية للتشغيل في 18 سنة عوض 16 سنة التي وردت في مشروع القانون. هذا فضلا عن أن العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية، اعترضت على مضامين هذا القانون، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة «اليونسيف»، التي حذرت من شرعنة الأطفال القاصرين، وخاصة القاصرات اللواتي يتم استغلالهن كخادمات في البيوت بدون احترام أدنى شروط الكرامة، وفي تعارض مع المواثيق الدولية.

واعتبرت فرق المعارضة أن هذا القانون يسير في معاكسة واضحة للمسار الحقوقي بالمغرب والمكتسبات التي حققها المغرب في مجال حماية الطفولة، وفي تحد صارخ لروح الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية الذي احتضنته مدينة مراكش، والتي أكدت على ضرورة حماية حقوق الأطفال والنهوض بها.

وعلى الرغم من الرأي الذي أبداه كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بخصوص مشروع القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، والذي تضمن مقتضيات تمثل تراجعا خطيرا في مجال حقوق الأطفال، خاصة السماح بتشغيل الأطفال في سن 16 سنة، وعلى الرغم من المرافعات والمذكرات التي قدمتها العديد من الجمعيات الحقوقية في هذا الشأن، أصرت الحكومة على معاكسة كل هذا، بإصرارها على تمرير هذا المشروع بالبرلمان.

وكان عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، قد كشف، في وقت سابق أمام مجلس النواب، عن أرقام صادمة تتعلق بتشغيل الأطفال القاصرين بالمغرب، حيث بلغ عددهم، خلال السنة الماضية، حسب الوزير، 92 ألف طفل تتراوح أعمارهم ما بين 7 وأقل من 15 سنة، أي ما يعادل 1.9 في المائة من مجموع الأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية. وقال الصديقي إن المكان الطبيعي لهؤلاء الأطفال هو المدرسة وليس خارجها، مشيرا إلى أن حماية الأطفال في العمل تشكل جزءا هاما من الحقوق الإنسانية التي تكفلها المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة، وتحميها أحكام الدساتير والقوانين الوطنية، باعتبار أن عمل الأطفال في سن مبكرة وأحيانا في أسوأ الأشكال، يعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية.

تجدر الإشارة إلى أن مدونة الشغل تتضمن عدة مواد تهدف إلى زجر محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، وذلك تماشيا مع ما ورد من مقتضيات في اتفاقيتي العمل الدولية رقم 138 و 183 المتعلقتين على التوالي بالحد الأدنى لسن العمل ومنع أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، واللتين صادقت عليهما المملكة المغربية. ومن بين هذه المقتضيات، منع تشغيل الأطفال قبل بلوغ 15 سنة، ومنع تشغيل الأطفال دون 18 سنة في أعمال قد تعيق نموهم الصحي أو العقلي أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، ومنع كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، ومنع استخدام الطفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال أو عروض إباحية، وتشديد العقوبة على المخالفات المتعلقة بتشغيل الأطفال من ناحية الغرامة والحكم بالحبس في حالة العود.

http://www.flashpresse.ma/%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D8%AE-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84-20798.html

فاطمة المساعدي والمحجوب الدوة يؤطران ندوة بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالبيضاء

سيحتضن **رواق المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب ندوة بعنوان السياسة العمومية والإعاقة** سيتم تأطيرها من طرف عدة جمعويون من جهة العيون الساقية الحمراء كفاطمة المساعدي عن جمعية مساندة الاشخاص المعاقين والمحجوب الدوة عن جمعية افاق للتاهيل وادماج الاشخاص في وضعية اعاقة .وخلال هذا اللقاء الذي ينطلق مع الثانية زوالا سيتم التطرق الى ما يقف عثرة أمان دوي الاحتياجات الخاصة بدءا من الولوجيات

http://anaharnewsmaroc.com/?p=8860

الجزائر تتهرب من ورطة الاختفاء القسري بالهجوم على المغرب

هسبريس – أيوب الريمي الأحد 14 فبراير 2016 – 11:00

لم يتأخر الرد الجزائري على النتائج التي تم الإعلان عنها بالرباط من طرف فريق العمل الأممي للاختفاء القسري واللا إرادي، حول بلوغ عدد الشكايات التي استقبلها الفريق عن حالات الاختفاء بالجزائر 3000 شكاية، حيث خصصت جريدة "الشروق" الجزائرية مقالا، أسمته تحقيقا، واختارت له عنوان "قتل مبرمج في سجون أمير المؤمنين"، ادعت فيه أنها ستكشف من خلاله معاناة سجناء سياسيين سابقين بالمملكة خلال فترة سنوات الرصاص. وكالعادة، فإن الجريدة لم تجد من تستقي شهاداتهم سوى أشخاص معروفين بولائهم لجبهة البوليساريو.

وكما يقال في المثل المعروف، فإن أول القصيدة كان كفرا، ذلك أن المقال المسمى "تحقيقا" يبدأ بخطأ ينم عن جهل بالموضوع، حيث يبدأ بالحديث عن معتقل "أغدر" وهو مكان لا يوجد إلا في مخيلة صاحب المقال، بالنظر إلى كون المعتقل المعروف إبان فترة سنوات الرصاص هو معتقل "أكدز"، وليس "أغدر" كما كتب صاحب المقال.

وبغض النظر عن كون المقال لم يكشف أي حقيقة، واكتفى بإطلاق الأحكام والاسترسال في الوصف، دون تقديم أي معلومات، فإنه حصر الشهادات الذي يقول إنه استقاها على مجموعة من العناصر المعروفين بكونهم من أنصار الأطروحة الانفصالية.

ويعد المقال تطبيقا جليا لسياسة الهروب إلى الأمام وتصريف المشاكل الداخلية عبر الهجوم على دول الجوار، حيث إن الجريدة وعوض أن تهتم بإنجاز تحقيق

944

صحافي حقيقي عن مصير ضحايا الاختفاء القسري في الجزائر، والبالغ عددهم 3 آلاف، علما أن هذا الرقم يقتصر فقط على العائلات التي تمكنت من تبليغ شكاياتها إلى فريق العمل الأممي، فقد اكتفى بسرد تصريحات لعدد من الشخصيات؛ من بينهم رئيس المنظمة الصحراوية لمناهضة التعذيب مامي عمر السالم، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق السجناء السياسيين الصحراويين عبد السلام عمر، وتعمد أن يُظهِر صورهم وخلفهم إشارات لجبهة البوليساريو، أو حتى علمها.

في المقابل، اعتبر المنتدى المغربي للإنصاف والمصالحة أن وضع الاختفاء القسري في المغرب لا يمكن الحديث عنه إلا إلى حين صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيقدم أسماء الأشخاص المختفين وعددهم، معتبرا أن ما جاءت به جريدة الشروق "لا يعتد به"، والأهم في نظره أنه لا يجب غلق ملف الاختفاء القسري حاليا.

ويرى رئيس المنتدى مصطفى المانوزي، أنه يجب على المغرب ألا يلتفت إلى المقارنة أو الاتهامات الجزائرية، معتبرا أنه يتعين استقبال اللجنة الأممية الخاصة بالاختفاء القسري والسماح لها باستقبال الشكايات، لأن اللجنة هي التي تمتلك حق التتبع والبحث في الملفات، أما فريق العمل الأممي فدوره يقتصر على الوساطة مع الحكومات.

http://www.morocco24.net/article24949.html

لشكر: بعض مناضلات الحركة النسائية تعارضن المناصفة والمساواة

كشك15 فبراير ,2016,

وجه إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، انتقادات كثيرة لبعض عناصر الحركة النسائية، التي وصفها بكونها تعمل على معارضة التعديلات الخاصة بمشروع "القانون التنظيمي للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"، الذي بدأت مناقشته بمجلس النواب.وقال لشكر، في كلمته صباح يومه الإثنين 15 فبراير 2016، في اللقاء الذي ينظمه فريق حزبه بمجلس النواب، حول "القانون التنظيمي للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"، بحضور أعضاء من المكتب السياسي ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، (قال) :"إن مشروع القانون الذي جاءت به الحكومة، لا يستجيب لدستور 2011 مطلقا"، مضيفا أن: "الخطاب العام في المجتمع يظهر منه أن الكل يتحدث عن المساواة والمناصفة، وكأن ولاد عبد الواحد واحد، لكن عند الشروع في إدراجها والتنصيص عليها في القانون، تبدأ المعارضة، ونأسف لكون هذه المعارضة تأتي من وجوه نسائية محسوبة على تيارات معروفة بدفاعها عن حقوق المرأة".وأكد رئيس "الفريق الاشتراكي"، أن حزبه سيعمل على تشكيل جبهة "لمواجهة النص الذي جاءت به وزارة الأسرة والتضامن"، بمشاركة الحركة النسائية والهيئات السياسية، مشيرا إلى أن حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، سينظم جلسة عمل مع الأمناء العامين للأحزاب ورؤساء الفرق البرلمانية المؤمنة بقضايا المرأة، وذلك "لكي تكون هناك أغلبية لمواجهة هذا النص وفرض التعديلات عليه".وكان مشروع القانون التنظيمي المذكور، أثار جدلا واسعا بعد إحالته على مجلس النواب، **وعرف انتقادات واسعة لتشكيلته التي نص عليها، من طرف الحركة النسائية، وأحزاب المعارضة، وهو الأمر الذي دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تقديم استشارته حول المشروع، منتقدا فيها قانون الحقاوي.**

http://qushq.com/blog/42971.html

سجناء مبدعون في لقاء مفتوح بالمعرض الدولي للكتاب و النشر.. !!

جائزة "ماما آسية " للقراءة و الإبداع الأدبي...

حدث استثنائي بكل المقاييس شهده المعرض الدولي للكتاب و النشر صباح أول أمس السبت .. **برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، كان موعد الجمهور في لقاء مباشر مع سجناء ولجوا المعرض بدون أصفاد ليتسلموا جائزة "ماما آسية" بصفتهم مبدعين متوجين وطنيا في أجناس القصة و الشعر و الزجل** ..جاؤوا جماعة من مؤسسات سجنية مختلفة طنجة ، مكناس ، تاونات و بنسليمان ليبلغوا رسالة على أن شيء ما ينضج على مهل في الحياة السجنية ... و أن صوت الإبداع يعلو أحيانا على قرقعات المفاتيح و صدى الأبواب الفولاذية ، هناك بداخل البنايات الإسمنتية الموصدة ، تنساب الكلمة شفافة رهيفة بكل الأجناس الأدبية المعروفة و أحيانا العصية عن التصنيف.. ظل آسية يطل من جديد من خلال هذه المبادرة الرفيعة " جائزة ماما آسية للقراءة و الإبداع الأدبي داخل المؤسسات السجنية " التي أطرها فريق شبكة القراءة المشتغل على تنمية فعل القراءة و الإبداع في صفوف السجناء بتنسيق مع جمعية " ماما آسية " لأصدقاء مراكز الإصلاح و حماية الطفولة وبتعاون و دعم من المندوبية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج .. حفل التتويج المميز نظم على هامش ندوة حول الكتابة السجنية أطرها يحي بن الوليد ، زهرة رميج ، عبد العزيز الطريبق ، محمد احساين عبد السلام مرون و أسماء الوديع .

http://www.honapresse.ma/%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF/

أكادير: مهنيو الصيد البحري يستنجدون بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

بتاريخ 15 فبراير, 2016 بواسطة – الكامل ع اللطيف

بعدما سبق لهم أن وجهوا منذ أسبوعين رسائل إلى وزير الفلاحة والصيد البحري بخصوص دورية مشؤومة أصدرها مدير الصيد ترمي إلى جلب وترقيم البواخرالأروبية بالمغرب،عاد مهنيو الصيد البحري إلى توجيه رسائل مماثلة،يوم السبت13 فبراير2016، إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التدخل لحذف هذه الدورية.

وبرروا ذلك بكون هذه العملية ستحول الموانئ المغربية إلى مقابر لمتلاشيات أروبية خاصة أن البواخر التي تعتزم الدورية المذكورة جلبها وترقيمها يفوق عمرها أربع سنوات

http://marocnews.ma/?p=24345

من قلب السجون ينبع.... الإبداع!

: 2016/02/15

تبدأ الأفكارُ صغيرةً .. تُداعِبُ سرَّ قُوَّتنا ، وتصير أحلاماً كبيرةً ..ثُم تنْمو وتنْمو إلى أنْ تَتَفَتَّحَ كالزُّهور وتنْشُرُ شذاها في السَّماء ... تَمُدُّ (الأحلام) ذراعيْها في الأرضِ لِتوقِظَ النَّهارَ وتُصبِحَ حقيقةً وواقعاً ، وتُشْعلَ نار الفرح والأمل في كلّ الزوايا والدّروب وفي كل الصباحات.." (ذ. عبد السلام المرون عن اللجنة المنظمة لشبكة القراءة)...

صباح يوم السبت 13 – 02 – 2016 تحقَّقَ حلم فريق تنمية القراءة داخل المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة **وذلك بالمعرض الدولي في رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب خلال فعاليات لقاء حول أدب السجون**، منظم بشراكة مع شبكة القراءة بالمغرب وجمعية ماما آسيا لأصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة، بدعم من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

"سعيدة بوجودكم معنا في الندوة التي نظمها فريق تنمية القراءة داخل السجون و مراكز حماية الطفولة بشراكة مع جمعية ماما آسية لأصدقاء مراكز الإصلاح و التهذيب"، تقول أسماء الوديع عضو فريق تنمية القراءة داخل المؤسسات السجنية، "هذا اللقاء الذي كان مناسبة لجس نبض الحب عندكم... و كم كان منسابا و جارفا لدرجة أنه أسال الدموع و حرك الكوامن ..."

أسماء الوديع على اليمين وعبد السلام المرون على اليسار، من منظمي التظاهرة

أسماء الوديع على اليمين وعبد السلام المرون على اليسار، من منظمي التظاهرة

وقد تم خلال هذا اللقاء تتويج الفائزين بجائزة ماما آسيا للإبداع داخل المؤسسات السجنية، بحضور مجموعة من الشخصيات الوطنية وفاعلين من مجالات مختلفة.

الشباب المبدعون المتوجون في إطار جائزة ماما آسية للإبداع داخل المؤسسات السجنية

–أحمد الفتوح من طنجة الفائز بالرتبة الأولى مناصفة في القصة القصيرة

– جلال بارفيط الفائز بالجائزة الأولى مناصفة في القصة القصيرة من بن سليمان

– بمزوغ لحسن الفائز الرتبة الأولى في مسابقة الشعر من مكناس

– الحجوي مصطفى الفائز بالرتبة الأولى في مسابقة الزجل من تاونات .

الجوائز كانت عبارة عن مبلغ مالي لكل فائز تبرعت به جمعية ماما آسية لأصدقاء مراكز الإصلاح و التهذيب و مختارات أدبية حديثة جمعت بين القصة و الرواية و الشعر و الزجل إضافة إلى مجموعة من الكتب لكل من ثريا السقاط و الوديع محمد الأسفي .

الشخصيات التي قامت بتسليم الجوائز على التوالي .

السيد مصطفى لفروخي ممثلا للسيد المندوب العام لإدارة السجون و إعادة الإدماج

السيد مصطفى لعريصة المدير الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة مراكش آسفي

السيد السيد صلاح الوديع رئيس حركة ضمير

الأستاذة جميعة حداد عضو جمعية ماما آسية لأصدقاء مراكز الإصلاح و التهذيب .

صلاح الوديع في لحظة تفاعل

و شارك في الندوة الأساتذة

يحي بن الوليد

الطريبق عبد العزيز

زهرة رميج

قام بتنشيط الندوة كل من الأساتذة

– حسين محمد

– عبد السلام مرون

– منير الشرقي

و بهذا المناسبة تمت قراءة قصيدة زجلية لأحد المتوجين عن آسية الوديع بعنوان " توحشناك"

وقد تتبع اللقاء جمهور غفير من المهتمين امتلأت بهم جوانب رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://alhadafachamali.com/%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9/

الأحد، 14 فبراير، 2016

رشيد المانوزي اغلبية المختطفون والمختفون بالمغرب امازيغيون

كشف السيد رشيد المانوزي، شقيق المختطف الامازيغي الحسين المانوزي، في ندوة صحافية نظمتها الفدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري بالمغرب ، الثلاثاء الماضي ، بالرباط (العاصمة) تحت شعار "كل الحقيقة حول المختطفين مجهولي المصير" إنه رغم كشف هيئة الإنصاف والمصالحة عن أزيد من 700 حالة اختفاء قسري سجلت بالمغرب ما بين 1956 و1999، إلا أن عائلات هؤلاء المختفون مازالوا يطالبون بالكشف عن حقيقة مصيرهم، لأنهم لحد الساعة مازال مكان جثثهم وحيثيات وفاتهم مجهولة.

ويُذكر ان الغالبية العظمى من ضحايا الاختطاف والاختفاء القسري بالمغرب سنوات ما بين 1956 و1999 هم من الامازيغ الذين عانوا القمع والتهميش ، حيث تم تصفية و اختطاف الكثير من المعارضين الامازيغ لإستبداد حزب الاحتقلال وتعذيبهم والزج بهم في غياهب السجون والمعتقلات السرية في العديد من المراكز في مقدمتها معتقل تازمامارت السري واكذز ودار بريشة وغيرها .

وقد صرّح عضو لجنة عائلات المختطفين بالمغرب، السيد رشيد المانوزي، عن أن هناك 66 حالة اختفاء قسري بالمغرب لم تكشف حقيقتها بعد، رغم مرور عشر سنوات عن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، داعيا المسؤولين المغاربة الموكل لهم حل ملف الاختطافات والاختفاءات القسرية بالتحلي بـ"الجرأة والمسؤولية" خصوصا وأن المغرب يمر من "مرحلة العدالة الانتقالية"، ومشددا على محاسبة المتورطين في هذا الملف.

وشدد عضو لجنة عائلات المختطفين بالمغرب على أن مبدأ "جبر الضرر" لم يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المناطق التي كانت ضحية الاختطافات والاختفاءات القسرية، حيث أشار إلى زيارة المنظمة الحقوقية إلى منطقة تازمامارت التي كانت شاهدة على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتي "لا تتوفر على أبسط حقوق العيش الكريم"، مشيرا إلى أن هناك مسؤولين ممن تورطوا في حوادث الاختطافات والاغتيالات وغيرها من الانتهاكات، خصوصا في سنوات 1956 إلى 1959 مازالوا يمارسون مهامهم دون مساءلة.

وأكد المانوزي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادعى أنه من أصل 66 حالة اختفاء قسري لم يتبق له سوى سبع حالات مجهولة المصير، في حين "نقول إن هناك مئات من الحالات مجهولة المصير، فلا نعرف أماكن دفنهم ولا حيثيات وفاتهم، ولذلك نعتبرهم يدخلون ضمن خانة مجهولي المصير والمختطفين حتى معرفة مكان جثثهم".

في حين طالبت عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، إلى ضرورة الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب، ورد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم، والتعجيل باستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق وتمكين الضحايا من جميع حقوقهم التي يكفلها لهم القانون، إضافة إلى "الحفاظ الإيجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال التحفظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى أماكن للذاكرة".

http://ihlouchn.blogspot.com/2016/02/blog-post_482.html

الكاتب و الأديب العربي بنجلون يشغف الأطفال بحكيه في معرض الدار البيضاء

عبد المجيد أيت أباعمر

تلبية للرغبة القوية التي تحدو الأطفال في سماع القصص، وترسيخا لحب المطالعة في أفئدتهم، وسعيا لتعريفهم بالكتاب والأدباء المغاربة، عقدت ورشة حكي ضمن فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، نشطها الكاتب و الأديب العربي بنجلون لفائدة الأطفال، وذلك يوم الجمعة 12 فبراير 2016م، في رواق التوحيدي على الساعة الرابعة والنصف مساء.

تميز هذا اللقاء التواصلي بتحلق ثلة من الأطفال من زوار المعرض رفقة مؤطريهم وذويهم حول الكاتب العربي بنجلون، الذي شغف الأطفال بحكيه بأسلوب مبسط ومشوق، مسديا نصائح وعبر للناشئة، باعتبارهم رجالات الغد وقادة المستقبل...

لقد استمتع الأطفال بالطريقة الرائعة للكاتب في سرد القصص، و الإجابة عن أسئلة الصغار، و ظفروا بالكتب والتوقيعات والأقلام واللعب المهْداة لهم. في لقاء وصفه من حضر ب "الحميمي والممتع".

ويذكر أن الأستاذ العربي بنجلون من مواليد 01/ 01/ 1951 بمدينة فاس، كاتب أطفال مغربي شهير، يشغل رئيس تحرير القسم العربي بالشركة الدولية للإعلام بـ جنيف – سويسرا، ومدير مجلة ''كتابات'' الفكرية الإبداعية، ومجلة الطفل ''سامي''. عضو فاعل في العديد من الهيئات العلمية والثقافية من بينها: اتحاد كتاب المغرب، اتحاد الكتاب العرب، اتحاد الصحفيين العرب بهولندا. ..

يتميز الكاتب العربي بنجلون بثقافته الواسعة و مداده الغزير، كتب للصغار قصص تفوق ثلاث مائة قصة، فضلا عن عدة مسرحيات وأشعار، ذات أبعاد تربوية تعليمية شيقة وهادفة. كتب للكبار : "تيار الوعي في الأدب الْمغربي الْمعاصر"...، ثم مُؤلفات نقدية و إبداعية عديدة ، منها: سيرته الذاتية "عندما كنت معلما"... حاضر في كليات الآداب، ومعاهد الإعلام بالْمغرب وخارجه... واعتمدت دول أوروبية، ومنظمات عالَمية قصصه في التربية غير النظامية... يرأس لجْنة التحكيم في الْمهرجان الدولي للحكاية بأكادير منذ 1995... أب لثلاثة أطفال: عمر 1981، سامي 1986، ليلى 1991... تلك شذرات من سيرة العربي بنجلون الحافلة بالعطاء والتميز.

http://www.marokech.mobi/news_details.php?t=%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A8%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%88%D9%86%20%D9%8A%D8%B4%D8%BA%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84%20%D8%A8%D8%AD%D9%83%D9%8A%D9%87%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1&id=76295&cBack=histb

Stand du CNDH au SIEL : Zoom sur la thématique du handicap

Le stand du Conseil national des droits de l'Homme à la 22ème édition du Salon international de l'édition et du livre, qui se tient à Casablanca, se veut un espace de débat et de partage d'expertises et des expériences nationales et internationales. De nombreuses activités sont prévues dans ce sens, animées par plus de 150 intervenants en provenance de 24 pays des cinq continents, avec un coup de projecteur notamment sur la thématique du handicap.

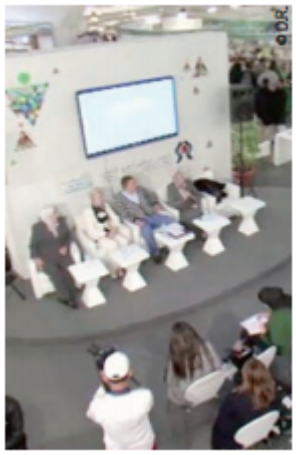

Renforcer la culture des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur

Lancement à Casablanca de la 1ère "clinique juridique"

La première clinique juridique au niveau de la région du Grand Casablanca a été lancée récemment dans la capitale économique du Royaume, avec pour objectif principal le renforcement de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur.

Lancée lors d'une rencontre sous la thématique "Cliniques juridiques : concept et mécanismes de travail", organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat et la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales (FSJES) d'Aïn Sebaâ, relevant de l'Université Hassan II, cette nouvelle structure juridique vise la diffusion de méthodes d'enseignement interactif ainsi que la sensibilisation en matière juridique, rapporte la MAP.

Cette clinique inédite au niveau de la région est le fruit d'un partenariat entre la CRDH, la FSJES d'Aïn Sebaâ et le réseau mondial pour le droit d'intérêt général "PILnet", a déclaré à cette occasion Kamal El Hechoumi, professeur du droit public à la FSJES d'Aïn Sebaâ, ajoutant que cette clinique, dont les préparatifs avaient commencé en 2014, s'assigne pour objectif la formation et la sensibilisation aux valeurs de la démocratie et de la citoyenneté.

A partir d'aujourd'hui, cette clinique juridique va s'ouvrir sur son environnement afin d'offrir des consultations juridiques, notamment au profit des entreprises, en raison des spécificités de la métropole économique du Royaume, et plus particulièrement de l'entourage direct de la Faculté qui se situe près de plusieurs quartiers industriels de Casablanca a-t-il poursuivi, soulignant que la clinique ambitionne à travers ce choix "de contribuer au respect des valeurs des droits de l'Homme dans les relations de travail liant l'employeur à ses salariés".

S'inspirant des "Law Clinics" américaines, cette clinique juridique des droits de l'Homme sera animée par des équipes d'étudiants de la FSJES Aïn Sebâa, sous la supervision directe de professeurs et de praticiens engagés dans la lutte contre les atteintes aux droits de l'Homme et en collaboration avec des ONG et des institutions nationales et internationales œuvrant dans ce domaine.

Le concept des cliniques juridiques au sein des Facultés de droit consiste à la diffusion de méthodes d'enseignement interactif, à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société. Le concept vise également la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Rabat: Quand le cinéma rencontre le thème du handicap

4708/17 CNDH

La salle 7e Art de Rabat accueille les 17, 18 et 19 février les «journées du cinéma et du handicap». Lors de cet évènement organisé par la Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, des courts-métrages, des longs-métrages et des capsules seront présentés par des élèves d'établissement d'enseignement de la région de Rabat-Kénitra. Ces derniers traiteront de la question du handicap sous ses différents aspects d'un point de vue cinématographique. En plus de ces projections, des débats en présence de réalisateurs et d'acteurs dans le domaine sont également prévus. La journée du 17 février sera marquée par la projection des capsules des élèves du lycée Ben Rabah à Témara et du lycée LeBoussy en France ainsi que par la projection du film «Rain man» du réalisateur américain Barry Levinson. La journée du 18 février, quant à elle, connaîtra la projection des capsules des élèves du lycée Larbi Doghmi à Témara et de l'institut Doriado Ciné en Italie. Plusieurs films sur le thème du handicap seront diffusés dont notamment «Courte vie» de Adil Fadili ou encore «Izouran» de Azelarab El Alaoui.❑

Lundi 15 Févri

ICONOCLASTE...

Oussama Benabdallah,
Enfant de la télé
o.benabdellah@leseco.ma

À chaque feu rouge en ville, à chaque croisement ou rond-point, des enfants syriens, en présence ou pas de leurs mères, viennent imposer leur présence aux conducteurs des voitures en vue de quémander une petite somme d'argent.

Depuis l'intensification de la crise syrienne, ces enfants ont pratiquement remplacé les Subsahariens, toujours présents mais relégués au second plan, dans nos rues.

Je compatis comme la plupart des Marocains d'ailleurs, mais force est de reconnaître qu'un sentiment d'inconfort et d'insécurité gagne aujourd'hui les plus humanistes parmi nous.

Pourquoi ne pas avoir une politique nationale de réfugiés mieux adaptée à la monstruosité de ce qui se passe en Syrie, ou à la pauvreté de ce qui se passe en Afrique subsaharienne ?

Déjà en septembre dernier, les autorités évoquaient la possibilité de régulariser 500 réfugiés syriens. Une commission, qui dépend du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a étudié à la date de mercredi 9 septembre «*459 demandes d'asile, dont 126 concernant des enfants*». Cette mesure très insuffisante au vu du nombre de plus en plus croissant de ces cas désespérés n'a fait suite qu'à un discours en août, où le roi Mohammed VI avait annoncé l'instauration de visas d'entrée pour les ressortissants de certains pays arabes, dont la Syrie. Le souverain avait invoqué «*la sécurité et la stabilité du pays*», tout en précisant que cette mesure ne devait pas «*être perçue comme un comportement inamical*».

Aujourd'hui on en parle pratiquement plus, et même le nombre de dossiers traités est nettement inférieur à l'Europe ou on parle de la régularisation de 250.000 réfugiés syriens, que d'aucuns trouvent encore insuffisant.

Les autorités marocaines compétentes devraient prendre ce phénomène à bras le corps, ça va d'un côté de notre sécurité, et de l'autre de notre image à l'international.

Iconoclaste un jour, iconoclaste toujours...

«Le champ culturel s'est transformé en un cercle dogmatique»

Khalid DarfafPublié dans Albayane le 14 - 02 - 2016

Mohamed Sektaoui, directeur général d'Amnesty-international Maroc, souligne dans cet entretien à Al Bayane que le phénomène du terrorisme n'a épargné aucun champ... Pour lui, le champ culturel s'est transformé en cercle dogmatique ou en un terreau fertile pour la propagation des idées figées et radicales, ajoute-il. Pour lui, le plus important, c'est qu'Il faut œuvrer dans le sens à mettre en place une véritable politique publique ayant pour objectif d'instaurer «une sécurité culturelle».

Al Bayane : Amnesty international Maroc vient de lancer un appel aux intellectuels marocains pour constituer un front culturel, pourquoi une telle initiative ?

Mohamed Sektaoui : La recrudescence de la violence et des actes de terrorisme non seulement dans la zone du Proche-Orient mais également en Afrique nous interpelle à plus d'un titre en tant qu'intellectuels et militants des droits de l'homme. Toutefois, je dois souligner que le phénomène du terrorisme n'est pas réduit seulement à des actes criminels. En fait, le plus grave, c'est qu'on assiste aujourd'hui à l'émergence de ce que l'on pourrait appeler un terrorisme intellectuel et culturel. Un phénomène qui a envahi l'espace universitaire et le champ médiatique, censés être un forum de discussions et de débats libres, loin des idéologies discriminatoires et autres idées ségrégationnistes.

Qu'est-ce vous entendez exactement par le terrorisme culturel ?

En fait, quand une personne, quelle qu'elle soit, monopolise le débat et prétend détenir la vérité absolue au nom de la société, tout en essayant à imposer aux individus sa vision du monde, on est là devant une logique restrictive qui ne fait que conforter le fanatisme. Ce qui nous préoccupe le plus, c'est le rôle néfaste joué par certaines chaînes satellitaires dont les émissions incitent les jeunes à épouser des idées extrémistes... Des cheikhs instrumentalisent la religion en émettant des fatwas étranges, ce qui constitue une invitation claire à la violence.

Autrement dit, on est devant un champ culturel qui favorise l'exclusion, le non-respect du pluralisme et de la diversité culturelle et les valeurs universelles des droits de l'homme. Bref, le champ culturel s'est transformé en cercle dogmatique ou en terreau fertile pour la propagation d'idées figées et radicales. Le rôle de l'intellectuel est d'une importance capitale dans ce combat. C'est le combat de la raison contre l'intégrisme. Evidemment, l'approche sécuritaire est importante, mais n'est point, à elle seule, suffisante.

Qu'est-ce vous proposez comme alternative ?

Il faut œuvrer dans le sens à mettre en place une véritable politique publique ayant pour objectif d'instaurer « une sécurité culturelle ». Tous les intellectuels éclairés sont concernés par cette bataille. Cela dit, le changement des mentalités ne peut se faire qu'à travers l'engagement des intellectuels éclairés, afin d'entamer « une rupture épistémologique » avec les modes de pensée archaïques.

Pourquoi vous avez choisi le Salon international de l'édition et du livre (SIEL) pour lancer cette initiative ?

Le SIEL constitue un carrefour pour les intellectuels, non seulement marocains, mais aussi pour ceux provenant d'autres pays de l'Afrique et du Moyen-Orient. C'est un kaléidoscope d'idées, voire un forum de débats et d'échanges. Pour nous, l'enjeu consiste à réussir cette initiative qu'il faudrait élargir à l'ensemble des pays arabes. Pour l'heure, notre initiative a trouvé un écho très favorable auprès des intellectuels marocains.

Votre appel pour la constitution d'un front culturel est-elle destinée également aux religieux ?

Les religieux qui partagent les valeurs humaines et les principes des droits de l'homme tels qu'ils sont reconnus universellement sont les bienvenus.

Je dois rappeler que notre participation au SIEL est placée sous le thème « l'art au service de la paix ». Ainsi, nous avons décidé en collaboration avec le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) d'organiser une cérémonie de commémoration en hommage à la photographe Leila Alaoui, décédée au Burkina-Faso, suite à une attaque terroriste meurtrière.

https://www.maghress.com/fr/albayane/127726

اليزمي: الإصلاحات السياسية والمجتمعية الانتقالية شكلت الضامن الحقيقي لاستقرار وأمن المملكة

08:59 - 14.02.2016

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، مساء الجمعة بمراكش، أن الإصلاحات السياسية والمجتمعية الانتقالية التي قامت بها المملكة المغربية شكلت الضامن الحقيقي للاستقرار والأمن.

وشدد اليزمي، خلال جلسة عامة حول موضوع "محاربة الراديكالية والتطرف العنيف .. النموذج المغربي"، في إطار الدورة السابعة لمنتدى الأمن الذي ينظمه المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على أهمية مسلسل العدالة الانتقالية من أجل تدبير الأزمات السياسية إلى جانب ورش المساواة والتعدد الثقافي ومسألة التربية على حقوق الإنسان.

ودعا، من جهة أخرى، إلى إشراك كافة الفاعلين في النقاشات الوطنية الكبرى وفي اتخاذ القرار حتى يتسنى إرساء أسس مقاربة تشاركية، باعتبارها أفضل نهج لمعالجة القضايا الشائكة.

ومن جانبه، تطرق الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إدريس الكراوي، للبرامج المندرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إطلاقها سنة 2005 والتي أعطت أكلها من الناحية السوسيو- اقتصادية .

وأبرز أن التنمية البشرية تعد شرطا حاسما في تحقيق الاستقرار والرخاء الاجتماعي، داعيا جميع القوى الحية للأمة إلى المساهمة في إعداد عقود اجتماعية من شأنها الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين إلى التطور المستمر وتحقيق التنمية.

ومن جهته، تناول الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، أحمد عبادي، هيكلة الحقل الديني والذي يتركز في إطار النموذج المغربي، على رؤية واضحة قائمة على المذهب المالكي والمشرب الصوفي.

أما الخبير السينغالي في الشؤون الأمنية، عبدو اللطيف أيدارا، فأشاد بالجهود المتميزة التي تقوم بها المملكة المغربية من أجل تكوين الأئمة وتشبعهم بقيم وتعاليم الدين الإسلامي القائمة على الوسطية والتسامح.

كما أشاد بيقظة المصالح الأمنية بالمملكة والتي ساهمت بشكل فعلي في تفكيك شبكات إرهابية على الصعيدين الإفريقي والأوروبي.

وبدوره، أبرز مدير المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، محمد بن حمو، الطابع المتعدد الأبعاد للحكامة الأمنية، مشيرا إلى أن الحرب على الإرهاب تتطلب وضع استراتيجية شاملة.

وسجل ، في هذا السياق، إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذا العدو الخفي الذي يتغذى من الفراغ، داعيا إلى تأهيل التشريع الجنائي.

كما أثار الانتباه إلى أن المجتمع الدولي مطالب بمحاربة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في إطار نهج مقاربة عملية ووقائية.

ويشارك في هذا المنتدى، المنظم على مدى يومين بشراكة مع الفيدرالية الإفريقية للدراسات الاستراتيجية، أزيد من 200 مسؤول عسكري ومدني وخبراء في الأمن وممثلي منظمات دولية من أجل بحث واستعراض ومناقشة الحلول الناجعة لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب السائرة في التنامي وخاصة بالقارة الإفريقية.

ويشكل هذا المنتدى فضاء لتبادل التجارب والخبرات ومناقشة مواضيع هامة حول الرهانات الأمنية الكبرى التي تواجه القارة السمراء، كما يعد أرضية وفضاء مستقلا لتعميق التفكير والفهم بهذه الظاهرة التي أضحت تؤرق كافة دول العالم، وكذا لتبادل الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الارهاب واجتثاث منابعه.

ويناقش المشاركون في هذا المنتدى عددا من المحاور التي تكتسي راهنية وتهم "تطور وتحول التهديدات العابرة للحدود الوطنية واللا متماثلة"

و''استراتيجية تدبير عودة المقاتلين الارهابيين من بؤر التوتر''، و''التطرف الراديكالي بإفريقيا : داعش، القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، حركة الشباب بالصومال'' و''الاقتصاد غير المشروع لتمويل الإرهاب'' و'' الأرضية والأسس الاجتماعية لتنظيم داعش : خزان هائل للمجندين''.

كما يعد المنتدى مناسبة لعرض النموذج المغربي في مواجهة التطرف العنيف، وكذا لاستعراض التحديات الأمنية المطروحة على مستوى الاستخبارات وتبادل المعلومات، وتبيان حدود المكافحة الشاملة للإرهاب، فضلا عن التحديات التي يطرحها الإرهاب والجريمة المنظمة والمتمردون على مستوى مراقبة الحدود بإفريقيا.

http://www.journaux.ma/art-culture/21040

Le Code marocain de la presse expliqué par Mustapha El Khalfi (INTERVIEW)

Reda Zaireg 10/02/2016

INTERVIEW - Après la publication par le HuffPost Maroc d'une analyse du projet de Code de la presse faite par un collectif de juristes, nous donnons la parole à Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication, pour qu'il livre son point de vue sur l'analyse rédigée par le collectif de juristes et, partant, sur le projet de Code de la presse, actuellement en discussion au parlement.

HuffPost Maroc: Comment le projet de Code de la presse a-t-il été élaboré, et quels engagements ont sous-tendu sa rédaction?

Mustapha El Khalfi: Le projet de Code de la presse n'a pas été rédigé unilatéralement par le ministère. En plus des travaux de la commission scientifique et des concertations avec les professionnels du secteur, **nous avons aussi bénéficié d'une expertise très développée, établie notamment par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH),** l'UNESCO, Reportes sans frontières (RSF), qui nous ont adressé des mémorandums dont nous avons pris compte.

Nous nous sommes fixés quatre engagements. Le premier, c'est de ne pas revenir sur les acquis du Maroc en matière de liberté de la presse. Le second, c'est de considérer que ce qui figure dans la Constitution n'est pas le maximum que l'on puisse offrir, mais un minimum sur lequel on se base pour aller de l'avant. Le troisième concerne les conventions et les engagements internationaux du Maroc, que nous nous devons de respecter. Le quatrième, ce sont les attentes et les demandes des professionnels. Tout ce sur quoi nous nous sommes mis d'accord avec les professionnels du secteur a été intégré dans le projet de loi.

Le ministère de la Communication est-il habilité à ordonner la saisie de journaux?

Il y a eu des professionnels du secteur, qui ont demandé le retrait des dispositions autorisant l'administration à procéder à l'interdiction ou à la saisie des journaux. Même en cas d'urgence, aucune saisie ne peut se faire sans qu'il y ait, au préalable, procédure de référé. Un exemple: quand un numéro d'une revue étrangère comportant des caricatures blasphématoires du prophète arrive au Maroc, la loi actuelle autorise l'administration à saisir les exemplaires, vu que le Code de la presse toujours en vigueur dispose que la saisie peut se faire sur décision administrative. L'avancée qu'apporte le projet de Code de la presse, et qui n'est en vigueur en France que depuis 2004, est que la saisie ne peut plus se faire que sur décision de la justice, même en cas d'urgence. C'est une réforme en soi. L'ère de l'interdiction des journaux par l'administration ou le ministère de tutelle est finie.

Si un journal est incriminé, l'imprimeur ou le distributeur sont-ils considérés comme responsables?

Non. Le projet de Code de la presse hiérarchise les responsabilités: la responsabilité de l'imprimeur ou du distributeur est engagée quand il n'y a pas responsabilité de l'éditeur ou du directeur de publication ou du journaliste. Un exemple explicatif serait celui d'un journal envoyé à l'imprimerie, et là, l'imprimeur y rajoute un article ou une page problématique, pour créer des problèmes au journal, ou pour l'exploiter pour diffuser ses idées. Dans ce cas, on ne peut juger l'éditeur ou le directeur de publication, qui ne peuvent être tenus pour responsables. La responsabilité engagée est celle de l'imprimeur.

Ceci, alors que l'actuel Code de la presse dispose qu'en cas de crime ou de délit commis par voie de presse, la responsabilité pénale est partagée: si un contenu incriminable paraît dans un journal, on juge le distributeur et l'imprimeur, en plus du directeur de publication. Ce qui fait que les imprimeurs soumettent, eux aussi, les journaux à un contrôle, pour ne pas dire une forme de tutelle, afin de ne pas être poursuivis et jugés pour avoir laissé passer un contenu problématique.

L'interdiction des publicités pour les cigarettes vaut-elle même quand les publicités ne comportent pas de référence directe au tabac?

Les articles du Projet de code de la presse relatifs à l'interdiction de la promotion du tabagisme renvoient vers le dispositif juridique marocain anti-tabac. Il y a une différence entre l'incitation au tabagisme, et la citation d'établissements. Ce qu'interdit cet article de la loi, c'est la publicité incitative. Là aussi, il s'agit d'une réforme, car il s'agissait d'établir une harmonisation entre les lois, et introduire de la cohérence entre les différents textes de lois. Si nous ne l'avions pas fait, il s'aurait agi d'un manque de cohérence, et c'est cela qui aurait été problématique.

Les directeurs de publication des sites d'information sont-ils tenus juridiquement responsables en cas de piratage?

Au contraire, nous avons dit qu'en cas de piratage, il faut informer les autorités compétentes, prendre les dispositions nécessaires, et prouver, ou par ses propres moyens, ou via une expertise, qu'il y a effectivement eu piratage. Là, la responsabilité du site d'information n'est pas engagée. Ceci, au moment où la loi actuelle responsabilise les sites d'information en cas de piratage.

Le projet de Code de la presse interdit-il tout financement étranger au bénéfice de la presse?

Le projet de Code de la presse règle deux problématiques. La première concerne les actionnaires non-marocains. La loi actuelle ne permet en effet pas à une entreprise de presse d'avoir des actionnaires non-marocains. Le nouveau Code si.

La deuxième problématique, c'est celle des aides étrangères. Le projet dispose qu'un média peut recevoir ces aides, à condition qu'elles ne soient pas accordées pour influencer sa ligne éditoriale, car la loi doit aussi protéger et renforcer l'indépendance des journaux. Cette disposition, a été intégrée en concertation avec les professionnels du secteur. Le financement d'un gouvernement ou d'une partie étrangère est accepté s'il renforce les capacités des journalistes, et a pour visée de renforcer leur formation, leurs capacités managériales, le développement des ressources humaines, ou encore les Prix de journalisme et les services de publicité.

Pourquoi le projet de Code de la presse dispose que les directeurs de publication doivent être journalistes?

Il y a eu un grand débat autour de ce point. Notre volonté, c'est d'ouvrir les portes des journaux à l'investissement, et nous considérons qu'il n'est pas nécessaire d'être journaliste pour investir dans le secteur. En revanche, et il s'agit là d'une demande du secteur de la presse, il faut aussi faire respecter la déontologie de la presse, et réglementer l'accès au métier. Donc, pour qu'un directeur de publication exerce, l'autorisation lui sera donnée par le Conseil national de la presse (composé de professionnels du secteur ndlr), non par le ministère.

Le fait que le directeur de publication soit un journaliste est une demande que je défends, au même titre que les professionnels. On ne peut rendre une personne juridiquement responsable de ce qui se publie dans un journal alors qu'elle n'est pas journaliste. Donc, nous avons décidé d'ouvrir la presse aux investissements, tout en disposant que les actionnaires, au cas où ils ne seraient pas journalistes, doivent nommer un journaliste directeur de publication.

Les limitations à l'exercice de la profession de directeur de publication apparaissent comme prohibitives, sinon inconstitutionnelles ...

Il y a des conditions qui sont les mêmes que celles que comporte l'actuel Code de la presse. Auparavant, la formulation était très générale, et parlait de la nécessité, pour les directeurs de publication, de remplir des exigences morales. Là, nous avons précisé tout cela, et fixé une liste de limitations, sur demande, encore une fois, des professionnels du secteur.

Il ne s'agit pas d'une disposition portant atteinte au droit à l'oubli, car le droit à l'oubli obéit à une procédure judiciaire complexe, qui est la réhabilitation. Et il ne s'agit pas non plus d'une disposition inconstitutionnelle, car d'un côté, c'est les professionnels qui avalisent à l'accès de la profession, de l'autre, la Constitution dispose que la liberté de la presse "est garantie et (...) dans les seules limites expressément prévues par la loi.". Cette loi, c'est celle qui fixe les limites prévues par la Constitution.

Pourquoi l'avant-projet de Code de la presse dispose que les médias étrangers sont jugés par le tribunal de

Rabat? Pourquoi ne pas généraliser cette mesure à toute la presse?

Selon la loi actuelle, le journal peut être jugé dans n'importe quelle ville du Maroc: si un article préjudiciable a été lu à Berkane, par exemple, des poursuites pouvaient être engagées contre lui à Berkane. Si l'article a été lu à Dakhla, il est possible de le poursuivre à Dakhla, etc.

Le projet de Code de la presse limite cela. Un journal ne pourra, désormais, être jugé que dans deux localités: la première est celle où se situe son siège, et la seconde, celle où réside la personne qui s'estime lésée et souhaite engager des poursuites.

De mon côté, je souhaitais aller plus loin, et commencer par spécialiser le tribunal de Rabat dans les affaires relatives à la presse, afin que se développe une jurisprudence. Mais, en raison du principe de l'équité, nous ne pouvons nous permettre cela. Ce qui est, en revanche, possible, c'est que les affaires relatives à la presse soient jugées dans les tribunaux des capitales des régions.

Pourquoi donc le Projet de texte dispose que seul le tribunal de Rabat est habilité pour juger les infractions commises par des publications étrangères ? La raison est simple: les autorisations de la presse étrangère sont données à Rabat. Il est donc plus logique que ces derniers comparaissent devant le tribunal de la capitale.

Le projet de Code de la presse interdit toute publicité dans la presse écrite et électronique qui contiendrait l'utilisation illégale des données personnelles pour des objectifs publicitaires. Pour quelles raisons ?

Il s'agit là d'une demande du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui nous a signalé qu'il fallait inclure des dispositions relatives à la protection des données personnelles dans le Code de la presse, d'autant qu'il existe une loi sur les données personnelles, qu'il faut respecter, et qui garantit le droit à la vie privée. Cette disposition contribuera, par ailleurs, à un renforcement de la confiance numérique, qui est un élément central dans la consolidation de la presse digitale.

Le projet de Code de la presse impose-t-il aux médias de maintenir une seule grille tarifaire pendant toute l'année?

Non, les médias ne se voient pas imposer le maintien d'une seule grille tarifaire pendant un an. Le projet de Code de la presse dispose que la relation entre l'annonceur et le journal est une relation contractuelle libre, dans le respect de la loi sur la liberté des prix et de la concurrence. En revanche, la loi les oblige à fixer leur grille tarifaire en début de chaque année civile et à la publier périodiquement, au moins une fois par an, tout en leur donnant la possibilité de la modifier une fois au courant de l'année, et cette disposition

vise à assurer la transparence dans le secteur. Donc, les tarifs, c'est pour assurer la transparence dans le secteur.

La définition donnée par le projet de Code de la presse au "contenu pornographique" est floue. Pouvez-vous nous donner plus de détails sur cela?

La définition que nous donnons de ce qu'est un contenu pornographique est celle d'une convention internationale ratifiée par le Maroc (le Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants), et qui concerne plusieurs thèmes, dont celui des produits pornographiques, et les définit clairement. L'objectif est de faire respecter les engagements internationaux pris par le Maroc dans ce sens.

Pourquoi le projet de Code de la presse dispose-t-il que les publications marocaines ou étrangères sont passibles d'interdiction si elles "portent atteinte à la religion musulmane", sans préciser "religion musulmane modérée", comme prévu dans le texte de la Constitution?

Ces dispositions sont à interpréter dans le cadre de la Constitution (qui parle de religion musulmane modérée ndlr). Nous nous sommes, par ailleurs, basés sur la résolution 224-65 de l'assemblée générale de l'ONU, relative à la lutte contre la diffamation des religions. L'ONU dit y saluer "les mesures prises par les Etats membres pour adopter des législations pour interdire l'atteinte contre les religions.". Donc, lorsque le projet de Code de la presse dispose que les publications marocaines ou étrangères sont passibles d'interdiction si elles portent atteinte à la religion musulmane, c'est pour lutter contre la diffamation des religions, tel que le préconise l'ONU.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/10/code-presse-maroc-khalfi_n_9203908.html?utm_hp_ref=maroc&ir=Maroc